انتقال المعنى بالمجاز المرسل

قراءة دلالية في كتاب (عُمْدة الحُفَّاظ)
للسمين الحلبي (٧٥٦هـ)

الدكتور
إيهاب سعيد إبراهيم النجمي
جامعة قسطمونى

sonçag akademi

انتقال المعنى بالمجاز المرسل
قراءة دلالية في كتاب (عُمْدة الحُفَّاظ)
للسمين الحلبي (٧٥٦هـ)
الدكتور إيهاب سعيد إبراهيم النجمي
جامعة قسطمونى
sonçag akademi

انتقال المعنى بالمجاز المرسل

قراءة دلالية في كتاب (عُمْدة الحُفَّاظ)
للسمين الحلبي (٧٥٦هـ)

الدكتور

إيهاب سعيد إبراهيم النجمي

جامعة قسطمونى





Kitabın Adı : İntikâlü'l-Ma'na bi'l-Mecâzi'l-Mürseli Kırâatün Delâliyyetün fî Kitâbi ʿUmdeti'l-Ḥuffâẓ li's-Semîn el-Halebî
Yazar : Dr. Öğr. Üyesi İhab Said İBRAHİM ALNAGMY
Kapak : Yağmur ARDUÇ

1. Baskı : Mayıs 2022 ANKARA

ISBN : 978-625-8379-69-3
Yayın No. : 1574

SONÇAĞ AKADEMİ

İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/49 İskitler 06070 ANKARA

T / (312) 341 36 67 - GSM / (533) 093 78 64

www.soncagyayincilik.com.tr

soncagyayincilik@gmail.com

Yayıncı Sertifika Numarası: 47865

BASKI VE CİLT MERKEZİ



UZUN DİJİTAL MATBAA, SONÇAĞ YAYINCILIK MATBAACILIK TESCİLLİ MARKASIDIR.

İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/48 İskitler 06070 ANKARA

T / (312) 341 36 67

www.uzundijital.com

uzun@uzundijital.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إِهْدَاء

إلى روح أبي في أكرم جوار

طيّب اللهُ ثراه، وبرَّد مضجعه

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فهذه طبعة جديدة مزيدة ومنقحة من كتاب: **انتقال المعنى بالمجاز المرسل قراءة دلالية في كتاب عمدة الحفاظ للسمين الحلبي (٧٥٦ هـ)**، الذي نُشرتْ طبعته الأولى في نوفمبر ٢٠١٨م، في إصدار خاص ضمن إصدارات مركز الخدمة للاستشارات البحثية واللغات كلية الآداب جامعة المنوفية بمصر.

ويُعنى هذا الكتاب بـ (**انتقال المعنى**) بصفته أحد مظاهر **التطور الدلالي**(١)، وتتنوع العلاقة المجازية التي

---

(١) استخدمت مصطلح (التطور الدلالي) باعتبار أنه تبدُّلٌ من طور إلى طور آخر، فلا يحمل المصطلح شحنة معيارية لا إيجابا ولا سلبا (انظر: اللسانيات وأسسها المعرفية: ٣٨)، كما

يتمُّ مِن خلالها انتقال المعنى بين المجالات إلى نوعين؛ علاقة المشابهة (الاستعارة)، وعلاقة غير المشابهة، وهو ما يُصطلح عليه بـ (علاقات المجاز المرسل)، وهذا النوع الثاني من العلاقة هو موضوع هذا الكتاب؛ فاختصَّ من انتقال المعنى ما كان انتقالاً من خلال إحدى علاقات (**المجاز المرسل**)، فرصدَ الإشارات إلى ذلك في واحد من أهم مؤلفات المعاجم والغريب في القرن الثامن الهجري، وهو (**عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**) للسَّمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، وجهد في تحليل ما وقف عليه من إشارات في ضوء ما توافر حول ألفاظها ودلالاتها من معطيات لغوية[1].

أنه لا يعني تقييما لذلك التبدُّلُ بالحسن أو القبح، (انظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ١٤).

(١) أكملت د. سعاد شولاق دراسة بقية مظاهر التطور الدلالي في كتاب عمدة الحفاظ؛ (توسيع المعنى، وتضييق المعنى، وانتقال المعنى عبر علاقة المشابهة)؛ في كتابها: (التطور

ونهدف من ذلك إلى بيان العلاقات التي أسهمت في انتقال المعنى من مجال استخدام إلى مجال استخدام آخر، ومن ثَم أفضت إلى تطور في دلالة اللفظة؛ ونِسَبَ كل منها في هذا الإسهام في الأثر محلِّ الدراسة.

مجالُ الدَّرْسِ:

كان كتاب (**عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**) للسمين الحلبي (٧٥٦ هـ) مجالا لهذه الدراسة.

أما السمين الحلبي؛ فهو أحمد بن يوسف بن مسعود أو ابن عبد الدايم، يعرف بالسمين الحلبي، أو بابن السمين، من لغوي القرن الثامن الهجري ومفسريه، من

الدلالي في ألفاظ غريب القرآن، دراسة لغوية في كتاب عمدة الحفاظ للسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ)، الصادر عن داري النشر: مصر العربية بالقاهرة، وSonçağ Akademi بأنقرة، عام ٢٠٢٠م.

أهل حلب، واستقر بالقاهرة، واشتهر بها، لازم أبا حيان الأندلسي وأخذ عنه، حتى فاق أقرانه كما روى من ترجم له، توفي بالقاهرة عام (٧٥٦هـ)[1].

وأما كتاب (عمدة الحفاظ)؛ فهو كتاب في غريب القرآن الكريم، ويُعدُّ واحدا من أوسع الكتب في ذلك، وكان تأخُّره النسبي مفيدا للبحث؛ حيث إنه -كما ذكرنا- من منجزات القرن الثامن الهجري، ولذلك فهو مظنة مسح لما قبله من آراء لغوية دلالية واردة فيما تناوله من ألفاظ، وقد رتب السمين الحلبي الألفاظ التي عالجها فيه على حروف المعجم مجردة من أحرف

(١) انظر ترجمته في: أعيان العصر وأعوان النصر: ١/٤٤١، وطبقات المفسرين للأدنه وي: ٢٨٧، والأعلام: ١/٢٧٤، ومعجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر: ١/٨٤.

الزيادة فيها[1].

ولكتاب (عمدة الحفاظ) ثلاث طبعات معروفة؛ **إحداها** كانت نشرة لمخطوطته الموجودة بمكتبة نور عثمانية بإسطنبول، نشرها محمد السيد الدغيم بدار السَّيد للنشر، بإسطنبول عام ١٩٨٧م، وأما **الثانية** فنشرت بتحقيق د. محمد ألتونجي في دار: عالم الكتب، بيروت، عام ١٩٩٣م، وأما **الثالثة** وهي التي اعتُمدتْ في هذه الدراسة؛ فهي نشرة دار الكتب العلمية، بتحقيق محمد باسل عيون السود، وقد صدرت عام ١٩٩٦م، في بيروت.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول كتاب عمدة الحفاظ ومنهجه في التأليف؛ ينظر: التطور الدلالي في ألفاظ غريب القرآن، دراسة لغوية في كتاب عمدة الحفاظ للسمين الحلبي: ١٧ وما بعدها.

وإنما كان اعتمادنا لهذه الطبعة الأخيرة لشيوعها وانتشارها بين الباحثين أكثر من النسختين الأخريين، ومع ذلك كان يُرجع إليهما في بعض المواضع التي اكتنفها غموض في النص، أو المواضع التي غلب الظن أن فيها في النسخة المعتمدة تحريفا أو تصحيفا.

المنهج والخطة:

استقصتْ الدراسة إشاراتِ السمين الحلبي في كتابه (عمدة الحفاظ) إلى (انتقال المعنى) الذي تم من خلال علاقات المجاز المرسل، وتناولتْ هذه الإشارات بالمناقشة والتحليل، من خلال:

- استقصاء دلالات الألفاظ التي أشار إلى حدوث انتقال معنى فيها؛ في التراث المعجمي واللغوي قبله؛ قدر الإمكان.
- عَرْض رأيه في اللفظة المعالجة وما قاله فيها من انتقال للمعنى، مع بيان ما فيه من دلائل على

حدوث ذلك الانتقال، والعلاقة التي تم من خلالها، ومناقشة ذلك كله في ضوء معطيات الدرس اللغوي.

- بيان سَبْقِه أو كونه مسبوقا فيما ذكره من آراء في ذلك، من خلال مناقشة رأيه في ضوء آراء من سبقوه في المسألة ذاتها.

واعتمادا على ما سبق جاء الكتاب بعد هذه المقدمة في تمهيد وفصلين، أما التمهيد فتحدث عن فكرة تطور اللغة، ومن ثم التطور الدلالي ومظاهره بصورة عامة، وموجزة.

وأما الفصلان؛ فكانا باعتبار تصنيف علاقات المجاز المرسل التي أشار السمين الحلبي -في كتابه عمدة الحفاظ- إلى انتقال المعنى من خلالها إلى نوعين

عامين: علاقات غائية، وعلاقات ظرفية[1]؛ فكان الفصل الأول منهما: **انتقال المعنى عبر العلاقات الغائية**، وفيه تناولت إشارات السمين إلى انتقال المعنى عبر علاقات: (المسبَّبيَّة، والسببيّة، والآليّة).

وكان الفصل الثاني: **انتقال المعنى عبر العلاقات الظرفية**، وتناولتُ فيه إشارات السمين إلى انتقال المعنى عبر علاقات (المجاورة، والمحلية، والحالية) بصفتها ظروف مكانية، وعلاقات (الماضوية والمستقبلية)، بصفتيهما ظرفي زمان.

وكان الكمَّ معيارا لتقديم بعض العلاقات على بعضها الآخر؛ سواء بين الفصلين، أو داخل الفصل الواحد، فقُدِّمت العلاقةُ ذات النماذج الأكثر على ما سواها، ورُتِّبت الكلمات المعالَجة تحت العلاقة

---

(١) استفدت هذا التقسيم للعلاقات من كتاب: التكوينات النحوية للمجاز المرسل في القرآن الكريم: ٧٨.

الواحدة ترتيبا ألفبائيا، بحيث يكون المدخل في ذلك الكلمةَ المشار إلى انتقال معنى في دلالتها، مع الدلالة المتطورة التي ذكرها السمين لها.

وإني أتقدم بجزيل الشكر وخالصه إلى كل من أسهم في إخراج هذا الكتاب سواء كان بمناقشة فكرته وقضيته أو مراجعة محتواه وتدقيقه.

كما أخص بالشكر والعرفان بالجميل زوجي د. سعاد شولاق على دعمها الذي لا يوصف ليرى هذا الكتاب النور.

وإني أسأل الله أن يكتب لي بهذا الكتاب خيرا في الدارين الدنيا والآخرة؛ وأن يتقبله عملا صالحا في سبيل خدمة القرآن الحكيم ولغته، إنه أكرم مسئول ونعم المولى ونعم النصير.

إيهاب سعيد إبراهيم النجمي

قسطمونى ـ تركيا

٩ فبراير ٢٠٢٢

تمهيد

اللغة ظاهرة اجتماعية، وتخضع للاستعمال الجمعي، ومن ثم فهي عرضة للتطور والتغير والتبدل على مر الزمن في بعض مكوناتها؛ في أصواتها، أو بنية مفرداتها أو تراكيبها، أو دلالات ألفاظها وعباراتها.

وقد فطن علماء اللغة إلى تلك السمة -سمة التطور والتغير-، ووقفوا عندها راصدين، ومحللين ومفسرين، حتى إن رصد تغيرات اللغة صار لردح من الزمن منهجا أساسيا للدرس اللغوي؛ "فحينما غزت التقاليد العلمية من ملاحظة واستنتاج ميدان علم اللغة قرب نهاية القرن الثامن عشر أصبح للجانب التاريخي للغة اليد العليا"(١)، ومع حلول القرن التاسع عشر "شهدت الدراسات

(١) أسس علم اللغة: ١٦٤.

اللغوية تطورا كبيرا وكان من أهم ما أتى به هذا القرن هو الاتجاه إلى الدراسة اللغوية التاريخية"[(١)].

ويصف د. رمضان عبد التواب هذا المنهج التاريخ في دراسة اللغة بأنه "يدرس اللغة دراسة طولية، بمعنى أنه يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة، وأماكن متعددة ليرى ما أصابها من التطور محاولا الوقوف على سر هذا التطور وقوانينه المختلفة"[(٢)].

وإذا كان المنهج الوصفي في دراسة اللغة أو ما يعرف بعلم اللغة الوصفي يمكن أن يوصف بأنه علم ساكن؛ حيث إنه يدرس اللغة في الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة ليست بالضرورة أن تكون في الزمن الحاضر؛ فإن المنهج التاريخي أو علم اللغة

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٨١.

(٢) المدخل على علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٩٦.

التاريخي علم يتميز بفاعلية مستمرة، فهو يدرس اللغة من خلال تغيراتها المختلفة، وتغير اللغة عبر الزمان والمكان خاصة فطرية داخل اللغة وفي كل اللغات[1].

واللغة العربية -كغيرها من اللغات- مرت مكوناتها المختلفة بكثير من التغيرات وحالات التبدل من طور إلى طور، بل إنه ليمكن القول إن التطور في العربية ودراسته وملاحظته أجلى من دراسته وتتبعه في غيرها من اللغات نظرا لما تتمتع به من امتداد تاريخ استعمالها الطويل جدا مقارنة بغيرها من ناحية، ومن ناحية أخرى لما تتمتع به من عوامل الاستمرار والبقاء التي تتكفل بدوامها لغة حية مستعملة على مدار أكثر من ١٦٠٠ عام ويزيد.

---

(١) انظر: أسس علم اللغة: ١٣٧.

ولا شك في أن قدماء اللغويين العرب قد وقفوا على طبيعة اللغة التطورية، وليس شيء أدل على ذلك شيء أكثر من تراث اللحن الذي خلفوه لنا، غير أن وقوفهم هذا على حقيقة تطور اللغة ومعرفتهم به أخذ منحى غير ذلك المنحى الذي أخذه علماء اللغة المحدثون، فاللغويون العرب القدماء "كانوا وهم يلحظون هذا التطور في اللغة لا يهمهم أن يسجلوه ويقارنوا بينه وبين أصوله بقدر ما كان يعنيهم أن يقفوا في وجهه وهم يعيبونه، ويحاولون إرجاع الناس إلى القديم، وهم في ذلك كله مدفعون بعاطفة نبيلة، هي الغيرة على هذا التراث القديم والخوف من اندثاره"[١].

وعلى الرغم هذا الاختلاف في المنحى؛ فيعد تراث اللحن في العربية سجلا حافلا بنماذج التطور اللغوي ومسائله في العربية، وحفظ كثيرا من الأمور الكاشفة

---

(١) لحن العامة والتطور اللغوي: ٣٧.

عن حركة التطور اللغوي وعوامله وقوانينه، بما يفيد في تفسير كثير الظواهر اللغوية في العربية[1].

التطور الدلالي ومظاهره:

وكما ذكرنا سابقا فإن هذا التطور لم يقتصر على مكون واحد من مكونات اللغة، بل شمل أصواتها وبنية مفرداتها وتراكيبها ودلالات ألفاظها، والتطور في هذه الأخيرة هو ما يعرف بالتطور الدلالي.

ويمكن تعريف التطور الدلالي بأنه التطور الذي يعتري دلالات الألفاظ اتساعا أو تضييقا أو انتقالا من مجال دلالي إلى مجال دلالي آخر.

وقد اتفق العلماء على وجود مظاهر ثلاثة للتطور الدلالي هي توسيع المعنى (تعميم الدلالة)، وتضييق

---

(١) انظر: لحن العامة والتطور اللغوي: ٧١.

المعنى (تخصيص الدلالة)، وانتقال المعنى (الدلالة)[1]، وزاد بعضهم مظهرين آخرين هما رقي الدلالة وانحطاطها[2]، غير أنهما يمكن إدراجهما بحال من الأحوال تحت المظاهر الثلاثة الأولى المتفق عليها من الجميع.

أما توسيع المعنى؛ فهو ما يكون من تطور في المعنى "عندما يحدث الانتقال من معنى خاص إلى معنى عام... ويعني توسيع المعنى أن يصبح عدد ما تشير غليه الكلمة أكثر من السابق أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل"[3].

---

(١) انظر: اللغة لفندريس: ٢٥٦، ولحن العامة والتطور اللغوي: ١٩٤.

(٢) انظر: دلالة الألفاظ ١٥٢.

(٣) علم الدلالة: ٢٤٣.

ويكون هذا التوسيع بإزالة بعض المقيدات التي تحدد دلالة اللفظ، ليتحرر اللفظ بذلك من الدائرة الدلالية التي يدل عليها، وتصبح دلالته تشمل منطقة أوسع حدودا من تلك التي كان عليها من قبل، فتوسيع المعنى إذن -كما يرى د. أحمد مختار عمر-: يمكن تفسيره على أنه "نتيجة إسقاط بعض الملامح التمييزية للفظ؛ فالطفل الذي يستخدم كلمة (عم) مع كل رجل قد أسقط الملامح التمييزية للفظ كالقرابة، واكتفى بملمح الذكورة والبلوغ"[1]، ومن ثم يرى د. رمضان عبد التواب أنه "ينحصر في إطلاق اسم نوع خاص من أنوع الجنس على الجنس كله"[2].

والأمثلة على توسيع المعنى في العربية كثيرة، يمكن

---

(١) علم الدلالة: ٢٤٣.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ١٩٧.

أن نذكر منها ما يلي[1]:

- استعمال لفظة (الاستحمام) للدلالة على الاغتسال بالماء مطلقا، وقد كانت في الأصل للاغتسال بالماء الحميم أي الساخن، ويدل على أنها كانت في الأصل للماء الساخن فقط ما جاء في إصلاح المنطق لابن السكيت من قوله: "يقال: ابْتَرَدت بالماء، أي صببت عليّ ماء باردًا، واقْتَرَرت به، وقد اسْتَحْمَمْت به، إذا صببت عليك ماء حارًّا"[2].

ثم يدل على أن اتساعا حدث في دلالة اللفظ في استعماله ما ذكره أبو بكر الزُّبيدي على أنه لحن بقوله: "ومن ذلك (الاستحمام) يكون عندهم بالماء الحار والبارد، وليس كذلك، إنما (الاستحمام) بالماء الحار

---

(١) استقينا هذه الأمثلة من كتاب التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: انظر: ١٩٧ وما بعدها.

(٢) إصلاح المنطق: ٣٧٨.

خاصة"[1].

ومعنى هذا أن توسيع دلالة لفظة (الاستحمام) لتدل عند مستخدميها على مطلق الاستحمام بالماء بعد أن كانت تدل على الاغتسال بالماء الحار فقط؛ قد حدث في وقت مبكر قبل كل من الزُّبيدي (٣٧٩ هـ)، ومن قبله ابن السكيت (٢٤٤هـ)، وإلا ما كانا وقفا عنده على أنه لحن شاع وفشا على ألسنة القوم.

ويمكن أن نمثل لتوسيع المعنى أيضا بتوسيع دلالة لفظة (تعالَ) فعل الأمر الدال على طلب المجيء إلى علوٍّ؛ ليصبح دالا على طلب مطلق المجيء، إلى علو كان أو إلى غير علو، وهذا الاتساع قد حدث أيضا مبكرا؛ حيث ذكره ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، فجاء في تأويل مشكل القرآن: "قال الفراء: أصلها عال إلينا، وهو من العلوّ.

---

(١) لحن العوام: ٢٥٩.

ثم إن العرب لكثرة استعمالهم إيّاها صارت عندهم بمنزلة (هلمّ)، حتى استجازوا أن يقولوا للرجل وهو فوق شرف: تعال، أي اهبط، وإنما أصلها: الصعود"[1].

فعبارة ابن قتيبة دالة على ما حدث في دلالة اللفظ من اتساع.

وأما تضييق المعنى، أو تخصيص الدلالة؛ فيكون عندما يحدث عكس ما ذكرناه في توسيع المعنى، فبدلا من أن تتسع دائرة دلالة اللفظ عما كانت عليه؛ تتجه في الاتجاه العكسي لتضيق عما كانت عليه، ليدل اللفظ مع ذلك على بعض أفراد ما كان يدل عليه قبل التضييق، "ويمكن تفسير التخصيص أو التضييق بعكس ما فسر به توسيع المعنى، فقد كانت التوسيع نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية للفظ، أما التخصيص فنتيجة إضافة

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ٤٢١.

بعض الملامح التمييزية للفظ، فكلما زادت الملامح لشيء ما قل عدد أفراده"[1].

والأمثلة أيضا على تضييق المعنى في العربية كثيرة، فيذكر د. رمضان عبد التواب أن من تضييق المعنى مثلا "تخصيص كلمة (الطهارة) لمعنى: (الختان) في أذهان الناس، وتخصيص كلمة (الحريم) للدلالة على (النساء)، بعد أن كانت تطلق على كل حمى محرم، وكذلك إطلاق كلمة (العيش) على (الخبز) في بعض اللهجات العربية الحديثة"[2].

وأما المظهر الثالث من مظاهر التطور الدلالي، وهو ما يعرف بـ (انتقال المعنى) -وهو الذي يندرج تحته موضوع هذا الكتاب-؛ فيقصد به تغيير مجال استعمال

---

(١) علم الدلالة: ٢٤٦.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ١٩٧.

الكلمة[1]، بأن تخرج الكلمة "عن معناها القديم، فتطلق على معنًى آخر تربطه به علاقة ما، وتصبح حقيقةً في هذا المعنى الجديد بعد أن كانت مجازًا فيه، أو تستعمل في معنى غريب كل الغرابة عن معناها الأول ... وهلم جرًّا"[2]، ويكون ذلك "عندما يتعادل المعنيان، أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص، كما في حالة انتقال الكلمة من المحلِّ إلى الحالِّ، أو من السببِ إلى المسبَّبِ، أو من العلامة الدالّة إلى الشيء المدلول عليه ... إلخ"[3].

يتم هذا الانتقال للمعنى من مجال استعمال إلى مجال استعمال آخر عبر إحدى علاقات (المجاز)، "فهناك قواسم مشتركة، وعلاقات عامة، تربط الألفاظ

---

(١) انظر: دلالة الألفاظ: ١٦٠، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ١٩٤

(٢) علم اللغة (د. وافي): ٣١٤.

(٣) اللغة لفندريس: ٢٥٦.

بعضها ببعض، فيلجأ الناس -اعتمادا على هذه العلاقات- إلى تعدية اللفظ من مجاله إلى مجال آخر فتنتقل دلالته"[1].

ويمكن تقسيم العلاقة المجازية التي يحدث من خلالها انتقال المعنى إلى علاقة مشابهة، أو علاقة غير علاقة المشابهة.

أما انتقال المعنى عبر علاقة المشابهة؛ فمنه: "استعمال كلمة (الشجرة) بمعنى (النخلة)، و(الطير) بمعنى (الذباب)" [2].

ومن أمثلته كذلك دلالة لفظة (الباقعة) على: الداهية الذكي من الرجال؛ حيث ذهب أبو منصور الأزهري (٣٧٠هـ) إلى أنه معنى منتقل عبر علاقة المشابهة،

---

(١) التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث: ٤٠.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ١٩٨.

فيقول: "الباقعة: الرجل الداهية، يقال ما فلان إلا باقعة من البواقع، لحلوله بقاع الأرض وكثرة تنقيبه في البلاد ومعرفته بها، فشُبِّه الرجل البصير بالأمور به، ودخلت الهاء في نعت الرجل مبالغة في صفته، كما قالوا: رجل داهية، وعلّامة، ونسّابة"[1].

بينما ذهب ابن الأثير (٦٠٦هـ) إلى أنها دلالة منتقلة عن دلالة اللفظ على نوع من الطير يُعرف بالحذر، فقال: "الباقعة: الداهية، وهي في الأصل طائر حذر إذا شرب الماء نظر يمنة ويسرة"[2]، ومن ثم يكون قد حدث انتقال في المعنى؛ بانتقال دلالة لفظ الباقعة من الدلالة على الطائر الحذر الذي يدل فعله على دهاء وذكاء، ليدل على الرجل الذكي الداهية"[3].

---

(١) تهذيب اللغة: ١/١٨٨.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/١٤٦.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/١٤٦.

وعلى كل من الرأيين فالناتج واحد، وهو حدوث انتقال للمعنى عبر علاقة المشابهة.

أما العلاقات الأخرى غير علاقة المشابهة؛ فمتنوعة ومتعددة، وهي ما تعرف بعلاقات المجاز المرسل، ومعلوم أن وصف هذا النوع من المجاز بلفظة (المرسل) إنما كان على -الأظهر- "لأنه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة، بل أرسل وردد بين علاقات"(١).

وهذه العلاقات لم تتفق كلمة البلاغيين على عدد محدد لها، فمنهم من حقَّقها تسع عشرة علاقة، ومنهم

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ٢٣٦/٢.

من وصل بها إلى خمس وعشرين، ومنهم من تجاوز بها الثلاثين[1].

وهذه العلاقات المتنوعة والمتعددة والتي هي غير علاقة المشابهة؛ يحدث أن ينتقل المعنى من خلالها أيضا كما ينتقل من خلال علاقة المشابهة؛ بما يؤدي إلى حدوث تطور في دلالة اللفظ، وهو التطور الدلالي الذي أشار إليه فندريس بقوله: "... كما في حالة انتقال الكلمة من المحلّ إلى الحالّ، أو من السبب إلى المسبَّب ... أو العكس"[2].

ومثّل لهذا النوع من الانتقال في العربية د. رمضان عبد التواب بـ "إطلاق لفظة (الشنب) على (الشارب)، و(الشنب) في أصله ماء الثغر، وكذلك إطلاق المصريين

---

(١) انظر: المجاز المرسل في لسان العرب لابن منظور دراسة بلاغية تحليلية: ٤٠.

(٢) اللغة (فندريس): ٢٥٦.

كلمة (الذقن) على (اللحية)، و(الذقن) هو مجتمع عظام اللحيين من الفك، وكذلك إطلاقهم كلمة (الصدر) على ثديي المرأة تأدبا، و(الكعب) على (العقب)، وهو في الأصل العظم الناتئ في مفصل القدم"[1].

فكما نرى؛ نجد العلاقة التي انتقل المعنى من خلالها في الأمثلة المذكورة يمكن أن تكون المجاورة، ويمكن أن تكون الكلية في انتقال المعنى في دلالة لفظ الصدر على الثدي، وسواء كانت المجاورة أو الكلية، فهما علاقتان غير علاقة المشابهة.

وانتقال المعنى هذا -الذي يكون من خلال إحدى علاقات المجاز المرسل- هو موضوع هذا الكتاب، وهو ما سنعرض نماذجه وأمثلته -التي وقفنا عليها في

(١) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ١٩٩.

كتاب عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي- تفصيلا وتحليلا في الفصلين التاليين.

الفصل الأول

انتقال المعنى
عبر العلاقات الغائية

يقصد بالعلاقات الغائية هنا هي تلك العلاقات التي يسمى فيها الشيء باسم مسبَّبِه، وهو ما يتعارف عليه من علاقات المجاز المرسل بعلاقة (المسبَّبية)، أو باسم سبِبه، وهو ما يتعارف عليه من علاقات المجاز المرسل بعلاقة (السببية)، أو باسم ما بينه وبينه تعلق بما يشبه السببية، وهو ما يتعارف عليه من علاقات المجاز المرسل بعلاقة (الآلية).

وقد كان لهذه العلاقات الغائية بأنواعها الثلاثة أثرها في انتقال المعنى في بعض الألفاظ التي عالجها السمين الحلبي في أثره (عمدة الحفاظ)، بما أحدث تطورا في دلالة تلك الألفاظ، وهو ما سنعالجه في الصفحات التالية.

المبحث الأول
انتقال المعنى
عبر علاقة المسببية

المُسبَّبية من علاقات المجاز المرسل هي تسمية السبب باسم المسبَّب، ومثّل لها القزويني (٧٣٩هـ) بقولهم: أمطرت السماء نباتا[1]؛ حيث عُبّر عن المطر بالنبات الذي هو مسبب عنه.

وقد ذكر السمين الحلبي أن انتقال المعنى تم من خلال علاقة (**المسببية**) في ثمانية ألفاظ، نعرضها فيما يلي:

١- أَلَّ الفرسُ: أَسْرَعَ.

ذكرت المعاجم العربية دلالة الإسراع لـ (أَلَّ)، فجاء في العين: "أَلَّ الرّجلُ يَؤُلُّ ويَئِلّ أَلًّا إذا أسرع"[2]، وفي

---

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٠١/٢، وانظر أيضا: فنون بلاغية: ١١٣، وعلم البيان (عبد العزيز عتيق): ١٥٨.

(٢) انظر: العين (أ ل ل): ٣٦١/٨.

اللسان: "الألُّ: السرعة، والألُّ: الإسراعُ، وألَّ في سيره ومشيه يؤلُّ ويئِلُّ ألًّا؛ إذا أسرع واهتزّ"[1].

ومنهم من ذكر للفعل (أَلَّ) دلالة اللمعان، كابن دريد في الجمهرة، في قوله: "أل الشَّيْء يئِلُّ أَلًّا وأليلا إِذا برق ولمع"[2].

كما عدَّ ابن فارس (٣٩٥هـ) اللمعان مع الاهتزاز واحدا من معانٍ ثلاثة للجذر (أ ل ل)، فقال: "الهمزة واللام في المضاعف ثلاثة أصول: اللمعان في اهتزاز، والصوت، والسبب يحافظ عليه"[3].

---

(١) اللسان (أ ل ل): ٢٣/١١، وانظر أيضا: ديوان الأدب (أ ل ل): ١٩٩/٤، وتهذيب اللغة: (أ ل ل): ٣١٣/١٥، والمحكم (أ ل ل): ٣٩٣/١٠، وتاج العروس (أ ل ل): ١٦/٢٨.

(٢) جمهرة اللغة (أ ل ل): ٥٨/١.

(٣) مقاييس اللغة: (أ ل ل): ١٨/١.

أما السمين الحلبي فقد فسر تحمُّل الفعل (أَلَّ) لدلالة (الإسراع) إلى جانب دلالة (اللمعان) في ضوء انتقال المعنى عبر المجاز المرسل من خلال علاقة (المُسَبَّبيَّة)، فيقول: "وأصله أنه إذا عدا لمع بذَنَبه، واستعير لذلك"[1].

فـ (ألُّ) الذّنَبِ ولمعانه نتيجة لإسراع الفرس، ومسبَّب عنه، ومن ثم تكون -على تفسير السمين- الدلالة بلفظ (ألَّ) على (الإسراع أو السرعة) تطور دلالي بانتقال المعنى من خلال إطلاق المُسبَّب وإرادة السبب.

وهذا التفسير الذي ذهب إليه السمين يؤكده قول ابن دريد في ترجمته لمادة (أ ل ل): "ألَّ الْفرسُ يئلُّ

(١) عمدة الحفاظ: ١٠٣/١.

ويؤل أَلًّا؛ إِذا اضْطربَ فِي مَشْيه؛ وألَّت فرائصه إِذا لمعت فِي عدوه."[1]

أما ما ورد في بعض المعاجم كالعين وغيره، من قولهم: (ألّ الرجلُ) بمعنى أسرع، أو إطلاق (الألّ) على الإسراع عموما دون تخصيصه بإسراع ذي ذَنَبٍ؛ فنراه تطورا دلاليا آخر بعد التطور الدلالي الأول الذي حدث بانتقال المعنى، ولكن هذه المرة كان تطورا بتعميم الدلالة وليس بانتقالها، فبعد أن عُبّر عن إسراع الحيوانِ بـ (ألِّ) ذَنِبهِ أي بلمعانه؛ عُمِّمت دلالة (الألّ) على إسراع ذي الذنب لتشمل كل إسراع حتى وإن لم يكن للمسرعِ ذَنَبٌ يئِلُّ ويلمع عند إسراعه.

(١) جمهرة اللغة (أ ل ل): ١/ ٥٨.

٢- **الباءُ والباءة: النكاح**

جاء في العين: "الباءةُ والمَباءة: منزل القوم حين يَتَبَوَّءُونَ في قِبَلِ وادٍ، أو سَنَد جَبَلٍ، ويقال: بل هو كلّ منزلِ يَنْزِلُه القَوْم، يقال: تَبَوَّءُوا منزلا"[١]، وذُكِر -أيضا- لـ (الباءة) **دلالة النكاح أو عقده أو الجماع نفسه**[٢].

وقد أشار السمين إلى أن في **دلالة** الباء أو الباءة على النكاح أو عقده أو على الجماع تطورا، فقال: "والباء والباءة: النكاح ... **وهو أنّ الْباءَ والباءَةَ اسم للمكان المتبوأ**، وكل من تزوج امرأةً **لابد أن ينزلها في**

---

(١) العين: (ب و ء): ٤١١/٨.

(٢) انظر: جمهرة اللغة (ب و ء): ٢٢٩/١، ومعجم ديوان الأدب: ب/١٦٣، وتهذيب اللغة (ب و ء): ٤٢٧/١٥، والمحكم (ب و ء): ٥٦٠/١٠.

مكان ويبوئها إياه، **فجُعل** ذلك كنايَّة عما ذكرنا لملازمته له."[1]

وتُوضِّح عبارة السمين أن التطور في دلالة اللفظ كان عن طريق انتقال المعنى من خلال علاقة المجاز المرسل (المسببية)؛ حيث عُبِّر بالمسبَّب (منزل الزواج ومكانه) عن السبب في إيجاده (النكاح، أو عقده أو ما يحدث فيه من جماع).

وتستفاد علاقة (المسببية) في كلام السمين من عبارتيه: (... لابد أن ينزلها)، و(... لملازمته له)، فهما عبارتان تومئان إلى ذلك.

وليست إشارة السمين الأولى في ذلك، بل سبقه إلى بيانه نفر من اللغويين، حتى إن قوله في ذلك ليس إلا نقلا عن بعضهم، فذكر الأزهري (٣٧٠هـ) من قبله

---

(١) عمدة الحفاظ: ٢٤٠/١.

ما نصُّه: "الأصل فِي (الْبَاءَة): الْمنزل، ثمَّ قيل لِعَقْد التّزويج: باءة؛ لأنّ من تزوج امْرَأَة بَوَّأها مَنْزِلًا"[1].

٣- الخِدَاع: الْمَكْر

ذكرت المعاجم "أن الإخداع: إخفاء الشيء"[2]، و"خَدَعتُ الرجلَ أخدعه خدعا إِذا أظهرت لَهُ خلاف مَا تخفي"[3]، ولهذا ذكر ابن فارس في ترجمة (خ د ع): "الخاء والدال والعين أصل واحد، ذكر الخليل قياسَه، قال الخليل: الإخداع إخفاء الشيء"[4].

---

(١) تهذيب اللغة (ب و ء): ٤٢٧/١٥، وانظر: الغريبين: ٢١٩/١.

(٢) العين (خ د ع): ١١٥/١.

(٣) الجمهرة (خ د ع): ٥٧٩/١، وانظر: التهذيب (خ د ع): ١١١/١، والصحاح (خ د ع): ٣/ ١٢٠١، والمحكم (خ د ع): ١٣٢/١.

(٤) مقاييس اللغة (خ د ع): ١٦١/٢، وانظر أيضا: المعجم الاشتقاقي المؤصل (خ د ع): ٥٣٣/١.

أما **ما ذكره السمين في عمدته** من قوله: "الخدع: من الخداع وهو الفساد، وأنشدوا: [الرمل]

.... **طَيِّبَ الرِّيقِ إذا الرِّيقُ خَدَعْ**[1]

ثم عُبِّر به عن المكر والكيد لما فيهما من الفساد"[2]؛ ففيه إشارة إلى أن في دلالة اللفظة تطورا، من جهة انتقال المعنى فيها من خلال علاقة (المسببية)؛ حيث عُبِّر -على رأي السمين- عن (المكر والكيد) بـ (الفساد) الذي هو سبب عنهما ونتيجة لهما.

وقد تبع السمينُ في قوله: (الخدع هو الفساد) ابنَ الأنباري (٣٢٨هـ) الذي ذكر في قولهم: (خدع فلان

---

(١) عجز بيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وصدره: (أبيضَ اللّون لذيذًا طعمُه)، من قصيدة طويلة له في ديوانه: ٢٩، وفي المفضليات: ١٩١، وأمالي القالي: ٣٥٢/٢، والصحاح (خ د ع): ١٢٠٢/٣، واللسان (خ د ع): ٦٥/٨.

(٢) عمدة الحفاظ: ٤٩١/١.

فلانا) أنّ: "معناه: قد أظهر له أمراً أضمر خلافه، من الفساد وما يشاكل الفساد من الأفعال المذمومة، وهو مأخوذ من (الخَدْع)، والخدع: الفساد"[1].

ولم يرد في المعاجم العربية أن أصل الخدع هو الفساد، وإنما إخفاء الأمر وإبداء خلافه كما مرّ.

وأما ما استشهدوا به من (خدْع الريق)، فهو أيضا من معنى الخفاء، وهو ما ذكره ابن فارس في مقاييسه حين قال: "ويقال خدَعَ الريق في الفم، وذلك أنه يخفى في الحلق ويغيب"[2]، وأما تفسير (خدْع الريق) بـ (فساده) فذاك هو الذي نراه تطورا دلاليا من دلالة الخفاء إلى دلالة الفساد، وليس العكس، ويؤيد ذلك ما ذكره صاحب المنجَّد في اللغة (بعد ٣٠٩هـ)، تفسيرا لدلالة (خدْع الريق) على الفساد؛ حيث يقول: "خدَع الريق

---

(١) الزاهر في كلام الناس: ٢/٢٨٤.

(٢) مقاييس اللغة (خ د ع): ٢/١٦١.

خدْعا: نقص، وإذا نقص خَثُر، وإذا خَثُر أنتن"[1].

فهذا التدرج والتَّراتُب المستفاد من قوله (وإذا ... وإذا ...) دالٌّ على أن ثمة تطورا دلاليا قد حدث في المعنى، ويضح من عبارته أن معنى (الفساد) هو نهاية هذا التطور وليس بدايته.

مما سبق نرى رأيَ السمين أن أصل (الخدع) هو (الفساد)، ومن ثم دلالة (الخدع أو الخداع) على (المكر والكيد) من قبيل التطور الدلالي؛ رأيًا تجانبه الدقة؛ لأن الخدع ليس أصله الفساد وإنما (الإخفاء)، وإظهار خلاف ما يخفى، كما تواترت معاجم العربية، ودلالة (المكر) لا تخرج عن ذلك أيضا، فقد ذكر العين أن: "المَكْر: احتيال في خفية، والمَكْر: احتيال بغير ما

(١) المنجَّد في اللغة: ١٨٨، وانظر أيضا: أمالي القالي: ٣٥٢/٢، والمخصص: ٢٨٩/١، واللسان (خ د ع): ٦٥/٨.

يضمر"[1]، فيمكن أن نقول إن بينهما نوعا من الترادف، حتى إنه ليُعرف أحدهما بالآخر -أحيانا- كما قال ابن فارس في ترجمته لمادة (م ك ر): "المكر: الاحتيال والخداع"[2]، وليس يُعبر بأحدهما عن الآخر من قبيل التطور الدلالي كما رأى السمين.

٤- المَخْمَصَة: الْمَجاعة أو الْجُوع.

ذكرت المعاجم لألفاظ مادة (خ م ص) كـ (الخَمُص والمخمصة والخمصان)؛ دلالتي: ضمور البطن ودقته، والجوع، فجاء في العين: "الخَمُصُ: خَماصَةُ البطن،

(١) العين (م ك ر): ٥/٣٧٠.

(٢) مقاييس اللغة (م ك ر): ٥/٣٤٥، وانظر الصحاح (م ك ر): ٢/٨١٩، والمحكم (م ك ر): ٧/٣١.

وهو دقة خلقته، والخَمْصُ: الخَمَصُ، والمَخْمَصَةُ أيضا: خلاء البطن من الطعام"[1].

وجاء في الجمهرة: "الخَمَصُ: الْجُوع ... والمخمصة: المجاعة"[2]، وجاء في اللسان أن: "الخَمْصانُ والخُمْصانُ: الجائعُ الضامرُ البطنِ."[3]

وقد **عرض السمين الحلبي** في عمدته الدلالتين مفسرا حدوث إحداهما عن الأخرى تطورا بانتقال المعنى من خلال المجاز المرسل، عبر علاقة المسَبَّبِيَّة، فقال: "المخمصة مفعلةٌ من الخمص وهو ضمور البطن، ومنه: رجلٌ خامصٌ وخمصان البطن، وامرأةٌ

---

(١) العين (خ م ص): ١٩١/٤.

(٢) جمهرة اللغة: (خ م ص): ٦٠٥/١

(٣) اللسان (خ م ص): ٢٩/٧ وانظر: التهذيب (خ م ص): ٧٣/٧.

خمصانةٌ، ولمّا كان الجوع يؤدي إلى ضمور البطن عُبِّر به عنه، أي فمن اضطر في مجاعةٍ"[1].

ومن ثَمَّ يكون رأيُ السمين في ذلك التطور أنه أُطْلِق المسبَّب (الخمص أو الخمصان أو المخمصة) وأريد به السبب (الجوع)، وبهذه الطريق انتقل المعنى وتطورت الدلالة.

ويؤكد ما ذهب إليه السمين ذِكْرُ ابن فارس الضمور أصلا وحيدا عند ترجمته لمادة (خ م ص)، فقال: "الخاء والميم والصاد أصل واحد يدل على الضمر والتطامن، فالخميص: الضامر البطن."[2]

---

(١) عمدة الحفاظ: ١/٥٣٦.

(٢) مقاييس اللغة (خ م ص): ٢/٢٠١٩، وانظر أيضا المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (خ م ص): ١/٦٠٩.

٥- الضَّحِك: العَجَب.

ذكرت المعاجم أن الضحك هو "انبساط الوجه وبدو الأسنان من السرور"[١]، ولذا جعل ابن فارس في مقاييسه الجذر (ض ح ك) "دليلَ الانكشاف والبروز"[٢].

وذُكِر لـ (الضَّحِك) أيضا دلالة (العَجَب)، فقد ذكر ذلك السكري (٢٧٥هـ) في شرح أشعار الهذليين، وعليه خرَّج قول الشاعر: [الطويل]

---

(١) تاج العروس (ض ح ك) ٢٤٩/٢٧، وانظر أيضا: تهذيب اللغة (ض ح ك): ٥٧/٤، واللسان (ض ح ك): ٤٥٩/١٠

(٢) مقاييس اللغة (ض ح ك): ٣٩٣/٣، وانظر أيضا: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (ض ح ك) ١٢٧٣/٣.

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيخَةٌ عَبشَمِيَّةٌ   كأَنْ لَم تَرا قَبلِي أَسِيرًا يَمانِيَا[1]

فقال: "فهذا العجب"[2].

وذكر ذلك عدد من المعاجم أيضا[3]، وعليه جاءت بعض التفاسير لقوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾[4]، فذكر ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)

---

(١) البيت منسوبا لعبد يغوث بن صلاة الحارثي، في شرح أشعار الهذليين للسكري: ٩٦/١، والمفضليات: ١٥٨، وتصحيح الفصيح وشرحه: ٢١٤، وسر صناعة الإعراب: ٧٦/١، واللسان (هـ ذ ذ): ٥١٧/٣، وخزانة الأدب: ٢٠١/٢.

(٢) شرح أشعار الهذليين للسكري: ٩٦/١.

(٣) انظر: تهذيب اللغة (ض ح ك): ٥٦/٤، والمحكم (ض ح ك): ٣٢/٣، والمخصص: ٣٧٠/٣، وشمس العلوم (ص ح ك): ٣٩٣٦/٦، واللسان (ض ح ك): ٤٥٩/١٠، والقاموس المحيط (ض ح ك): ٢/ ٩٤٧، تاج العروس (ض ح ك) ٢٥٢/٢٧.

(٤) سورة هود: ٧١/١١.

أن "أولى الأقوال التي ذُكرت في ذلك بالصواب قولُ من قال: معنى قوله: (**فضحكت**)، (**فعجبت**) من غفلة قوم لوط عما قد أحاط بهم من عذاب الله وغفلتهم عنه"[1].

واستدل الراغب (٥٠٢هـ) على صحة ذلك أيضا بما في سياق الآية نفسها، فقال: "وضَحِكُهَا كان للتّعجّب، بدلالة قوله: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[2]، ويدلّ على ذلك أيضا قوله: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٣٩٤/١٥، وانظر أيضا: تفسير ابن أبي حاتم: ٢٠٥٤/٦، والنكت والعيون: ٤٨٥/٢، وتفسير البغوي: ٤٥٧/٢، وإيجاز البيان عن معاني القرآن للنيسابوري: ٤١٦/١، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ٦٧١/٢.

(٢) سورة هود: ٧٣/١١.

إلى قوله: ﴿عَجِيبٌ﴾[1]"[2].

أما السمين الحلبي؛ فأشار أيضا إلى **دلالة** (التعجب) في ترجمته للجذر (ض ح ك)، فقال: "واستعير أيضا **لمجرد** التعجبِ لأنه **مسببٌ** عنه **غالبًا**."[3]

وهو بهذه العبارة يفسر بوضوح تحمل لفظ (الضحك) **دلالة** (التعجب)، من خلال **علاقة** (المسببيَّة)، وهو قوله: (لأنه **مسببٌ** عنه **غالبًا**).

كما يدل قوله: (لمجرد التعجب) في عبارته المذكورة على حدوث **انتقال الدلالة**؛ حيث يفهم منها أن الضحك أصبح يُطلق على (التعجب)؛ حتى وإن لم يصاحبه انبساط وجه، أو بدوّ أسنان، كما ذكر من قبل.

---

(١) سورة هود: ١١/٧٢.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٥٠٢.

(٣) عمدة الحفاظ: ٢/٣٧٠.

وليس السمين متفردا في تفسيره هذا لذلك الانتقال الدلالي في لفظ (الضحك) من خلال علاقة المجاز المرسل (المسببية)، وإنما سبقه إلى ذلك الماوردي (٤٥٠هـ)، حين قال: "وقد يسمى التعجب ضحكاً لحدوث الضحك عنه"[١].

ونرى أن في قول ابن منظور (٧١١هـ) في اللسان: "الضحك: ظهور الثنايا من الفرح، والضحك: العجب وهو قريب مما تقدم"[٢]؛ إلماحا إلى ذلك أيضا، فقوله: (قريب مما تقدم)، يشي بتفسير دلالة الضحك على التعجب بـ (المسببية)، قياسا على ظهور الثنايا نتيجة الفرح.

---

(١) النكت والعيون: ٤٨٤/٢.

(٢) اللسان (ض ح ك): ٤٥٩/١٠.

٦- طَمَثَ المرأةَ: افتَضَّها.

ذكرت المعاجم ونفر من اللغويين أن الطمث هو الافتضاض نفسه، وأنه أيضا دم الحيض، فجاء في العين: "الطَّمْثُ: الافتضاضُ، وطَمَثْتُ الجارية: افترعتُها، ...والطَّامث: لُغَةٌ في الحائض"[(١)]، وجاء في ترجمته لمادة (ض ح ك)، في أن ضحكت المرأة بمعنى حاضت: "وقوله: ﴿فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا﴾[(٢)]، يَعني طَمِثَتْ"[(٣)]، وجاء في الجمهرة: "الطمث: الْحيض"[(٤)].

---

(١) العين (ط م ث): ٤١٢/٧.

(٢) سورة هود: ٧١/١١.

(٣) العين (ض ح ك): ٥٨/٣.

(٤) الجمهرة (ط م ث): ٤٢٦/١، وانظر أيضا في دلالة اللفظة على المعنيين أو أحدهما: ديوان الأدب: ١٠٢/٢، والبارع في واللغة: ٦٧١، والأفعال لابن القوطية: ٢٦٩، وتهذيب اللغة (ط م ث): ٢١٦/١٣، والصحاح (ط م ث) ٢٨٦/١،

وقد **ربط** السمين بين الدلالتين؛ **دلالة** الدم، **ودلالة** الافتضاض، من خلال جعل إحداهما تطورا عن الأخرى، فقال: "الطمث في الأصل: دم الحيض ودم الافتضاض، **ثم تُجُوز به نفس الافتضاض**، فيقال: طمث فلان فلانة، أي أصابها فأدماها، وقد يقال ذلك وإن لم يكن ثَمَّ دم"[(١)].

فجعل السمين الأصل في (الطمث) دلالة الدم، وجعل دلالة (الافتضاض) تطورا عنها من خلال انتقال المعنى عبر علاقة (المسببية)؛ حيث عُبِّر عن السبب (الافتضاض) بما نتج عنه (الطمث).

وقد لفت الفراء (٢٠٦هـ) من قبلُ إلى ذلك التطور

والغريبين:١١٨٠/٤، والمحكم (ط م ث): ١٤٤/٩، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ١٣٨/٣، واللسان (ط م ث): ١٦٥/٢، وتاج العروس (ط م ث): ٢٩٣/٥.

(١) عمدة الحفاظ: ٤١٤/٢.

في دلالة (طمَثَ)، وإلى العلاقة التي تم انتقال المعنى من خلالها، حينما قال: "وطمثها أي: نكحها، وذلك لحال الدم"[1]، فقوله التعليلي: (وذلك لحال الدم) إيضاح منه بأن العلاقة التي نتجت عنه هي علاقة (المسببية).

ويؤازر ذلك أيضا ما عزاه ابن سيده (٤٥٨هـ) في محكمه إلى ثعلب (٢٩١هـ) من القول بأصالة دلالة (الدم) أو ما عبر عنه بـ (الحيض) في لفظة (طمث) حين قال في ترجمته لـ (الطمث): "قال ثعلب: الحَيْضُ، ثُمَّ جُعِلَ للنِّكاحِ"[2].

كما أننا نلحظ في كلام السمين إشارته إلى نوع آخر من التطور الدلالي، في قوله "وقد يقال ذلك وإن لم يكن ثم دم"، وهو هذه المرة ليس انتقال معنى، وإنما

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٣/١١٩.

(٢) المحكم (ط م ث): ٩/١٤٥.

هو توسيع، فتكون دلالة (طَمَثَ) -على حد قول السمين- مرت بمرحلتين من التطور، أولاهما تطور بانتقال معناها عبر علاقة (المسببية)، من الدلالة على الحيض أو دمه إلى الدلالة على الافتضاض لما يفضي إليه من إدماء، والمرحلة الأخرى: توسيع دلالي؛ حيث أصبح يدل (طمث) على مطلق الجماع دون قَصْرِه على ما فيه إدماء فقط.

٧- الْعَسَلان: السَّيْر.

عرَّف العينُ (العَسَلان) بأنه: "شدة اهتزاز"[(١)]، وذكر ابن سيده في المخصص أن "العَسَلان والعَسَل والعَسْل والهَزَع: الاضْطِراب"[(٢)].

حتى إن ابن فارس عدَّ الاضطراب والاهتزاز أحد

---

(١) العين (ع س ل): ٣٣٣/١.

(٢) المخصص: ٢٢/٢.

المعنيين المحورين للجذر (ع س ل)، فقال: "الصحيح في هذا الباب أصلان، وبعدهما كلمات إن صحت، فالأول من الأصلين دال على الاضطراب، والثاني طعام حلو..."[1].

وحول دلالة الاهتزاز تلك دارت تعريفات المعاجم الأخرى، وجعلوا العسلان في تعريفاتهم ضربا من المشي أو العدو، فجاء في الجمهرة: "عسَلَ الذئبُ يعسِل عَسَلاً وعَسَلانًا، وكذلك نَسَلَ نَسَلاناً، وَهُوَ ضرب من الْمَشْي يضطرب فِيهِ مَتْناه"[2].

وجاء في المخصص أيضا: "عَسَلَ الفَرسُ يَعْسِلُ

---

(١) مقاييس اللغة (ع س ل): ٣١٣/٤- ٣١٤، وانظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (ع س ل): ١٤٦٥/٣.

(٢) جمهرة اللغة: (ع س ل): ٨٤١/٢.

عَسَلاناً اضْطَرَبَ فِي عَدْوِهِ وهَزَّ رأسَه"[1].

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن قتيبة (٢٧٦هـ) في غريبه من قوله: "(يَنْسِلُونَ) من النَّسَلان، وهو: مُقَارَبَةُ الخطْو مع الإسراع، كمشيِ الذئبِ إذا بادر، والعَسَلان مِثله"[2].

فعبارة ابن قتيبة في حديثه عن (النسلان) ليس فيها إلا (مقاربة الخطو، والإسراع والمشي)، وجعل (العَسَلان) مثله.

ومن ذلك ما ذكره الفارابي (٣٥٠هـ) في ديوان

---

(١) المخصص: ٩٩/٢، وانظر أيضا في ذلك: المحكم (ع س ل): ٤٨٥/١، والمفردات في غريب القرآن: ٥٦٦، واللسان (ع س ل): ٤٤٦/١١، والقاموس المحيط (ع س ل): ٣٢/١٠، وتاج العروس (ع س ل): ٤٧٧/٢٩.

(٢) غريب القرآن لابن قتيبة: ٢٨٨.

الأدب من قوله: "وَعسَلانُ الذَّئب: عَدْوُه"[1].

ومنه أيضا قول ابن الأثير (٦٠٦هـ): "العَسَلَان: مشْيُ الذِّئب."[2]

ويرى السمين الحلبي أن إطلاق (العسلان) على مجرد السير أو العدو إنما هو تطور في دلالة اللفظة بانتقال معناها، ملمحا إلى أن سبب ذلك الانتقال هو علاقة (المُسَببيَّة)، فيقول: "...وقيل: العسلانُ: اهتزاز الأعضاء في العدو والسير، فأطلق على السير عسلانًا مجازًا."[3]

فوضّح من خلال عبارته أن الأصل هو اهتزاز

(١) ديوان الأدب: ٢/١٧٩، وانظر: شمس العلوم (ع س ل) ٧/٤٥٣٨.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/ ٢٣٨.

(٣) عمدة الحفاظ: ٣/٧٥.

الأعضاء، ثم تطور الدلالة بانتقال المعنى عن طريق المجاز، والمجاز المقصود هنا هو المجاز المرسل، بعلاقته (المسببية)؛ حيث إنه عُبِّر بالمسبّب (الاهتزاز والاضطراب) عن السبب (السير أو العدو).

ولعل فيما ذكره الجاحظ (٢٥٥هـ) من أنّ "مِن العرجان الذِّئب...ولذلك وصفوا مشيته بالعسلان"[(١)]؛ قُربا مما ذكره السمين ويؤكده؛ حيث إنه بسبب عرجه يهتز ويضطرب عند سيره أو عدوه.

٨- الْفَلَاح: السُّحُور

ذكرت المعاجم أن: الفلاح يعني البقاء، فجاء في العين: "الفلاحُ، والفَلَحُ لغة، البقاء في الخَير، وفَلاحُ

(١) البرصان والعرجان والعميان والحولان: ٢٥٤.

الدَّهْر: بَقاؤه"[1]، ومن ثَمَّ جعل ابن فارس البقاء أحد أصلين لمادة (ف ل ح)، حين ترجمته لها، فقال: "الفاء واللام والحاء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على شق، والآخر على فوز وبقاء"[2].

وذُكِر من معانيه أيضا السحور[3]، فقال ابن الأنباري (٣٨٢هـ): "الفَلَح والفلاح عند العرب: السحور"[4].

وقد ذكر السمين دلالة لفظ (الفلاح) على (السحور) محاولا تعليل ذلك بما أفاد معه وجود تطور فيها من

---

(١) العين (ف ل ح): ٢٣٤/٣، وانظر: جمهرة اللغة (ف ل ح): ٥٥٥/١.

(٢) مقاييس اللغة (ف ل ح): ٤٥٠/٤.

(٣) انظر: العين (ف ل ح): ٢٣٤/٣

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٩/١، وانظر في ذلك أيضا: ديوان الأدب: ٣٧٦/١، والتهذيب (ف ل ح): ٤٦/٥، والصحاح (ف ل ح):٣٩٢/١، والمحكم (ف ل ح) ٣٥١/٣.

خلال انتقال المعنى، فقال: "**لأن به بقاء البدن والحفظ من الضعف**"[1].

ففي الوجه من التعليل؛ يُلمح السمين إلى أن دلالة (الفلاح) على (السحور) من دلالة (المُسَبَّب) على (السبب)، ومن ثم يكون التطور الحادث في دلالة لفظ (الفلاح) تطورا بانتقال المعنى من خلال علاقة (المسببيَّة)[2].

---

(١) عمدة الحفاظ: ٣/٢٥٠.

(٢) ذكر السمين وجها آخر لتحمُّل لفظ (الفلاح) دلالةَ (السحور)، وهو أنه "يقال عنده (حي على الفلاح)"، (عمدة الحفاظ:٣/٢٥٠)، وهو في ذلك التعليل يتابع ما قاله الراغب الأصفهاني (المفردات: ٦٤٤)، ولكن أرى أن تعليله الأول أقرب وأدق؛ حيث إنه مبني على مراعاة أصل الكلمة في الاستخدام اللغوي، ومن ناحية أخرى ليس كل سحور يقال عنده (حي على الفلاح)، ولكن إذا اعتبر ذلك التعليل الثاني فعليه يكون تطور دلالة اللفظ ليس من ناحية انتقال المعنى

وقد سبق السمينَ غيرُ واحد من اللغويين في الإشارة إلى ذلك التطور، وعلاقة (المسببية) التي تم انتقال المعنى من خلالها؛ وذلك في تعليلهم إطلاق لفظ (الفلاح) على (السحور) كما فعل السمين؛ مثلما ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) أنه قيل للسحور فلاح؛ لأن "السحور به بقاء الصوم، فلهذا سمّاه فلاحًا"(١).

من خلال علاقة (المسببية)، وإنما يكون من خلال علاقة أخرى يمكن أن نسميها بـ (الملازمة) إذا جاز لنا ذلك؛ حيث عبر عن السحور بما يلازمه، وهو النداء بـ (حي على الفلاح).

(١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ٤٦/٥، وانظر أيضا في ذلك: الصحاح (ف ل ح):٣٩٢/١، ومقاييس اللغة (ف ل ح): ٤٥٠/٤، وأساس البلاغة: ٣٤/٢.

المبحث الثاني
انتقال المعنى
عبر علاقة السببية

هذه العلاقة على عكس السابقة، ففي علاقة (السببية) يطلق السبب، ويراد به المسبب، قال القزويني في الإيضاح: "ومنها تسمية المسبب باسم السبب؛ كقولهم: رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث"[1].

وقد ذكر السمين أربعة ألفاظ تم فيها انتقال المعنى ومن ثم تطورت دلالاتها؛ من خلال علاقة (**السببية**)، نعرضها فيما يلي:

١- البَوَار: الْهَلاك

ذكرت المعاجم العربية البوار بمعنى الهلاك وبمعنى الكساد، فجاء في العين: "البَوارُ: الهَلاك ... وهم بُورٌ، أي: ضالّون هَلْكَى ... وسُوقٌ بائرة، أي: كاسدة، وبارتِ

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/٣٩٩، وانظر أيضا: فنون بلاغية: ١١٢، وعلم البيان (عبد العزيز عتيق): ١٥٨.

البِياعاتُ، أي: كَسَدتْ"[1].

أما السمين الحلبي فبعد أن ذكر في عمدته أن (البوار) بمعنى الهلاك؛ قدم تفسيرا لتلك الدلالة بقوله: "وأصل ذلك من البوار وهو فرط الكساد، وذلك أنه لما كان فرط الكساد يؤدي إلى الفساد، كقولهم: كسد حتى فسد؛ عُبِّر به عن الهلاك"[2].

وعبارة السمين مصرحة بأن تطورا دلاليا حصل في اللفظة، يدل على ذلك قوله: (وأصل ذلك ...).

ودلت عبارته كذلك على نوع هذا التطور وهو انتقال المعنى من خلال علاقة (السببية)، حيث عُبِّرَ عن

(١) العين (ب و ر): ٢٨٥/٨، وانظر أيضا: تهذيب اللغة (ب و ر): ١٩١/١٥، والصحاح (ب و ر): ٥٩٨/٢، والمحكم (ب و ر): ٣٣١/١٠، واللسان (ب و ر): ٨٦/٤.

(٢) عمدة الحفاظ: ٢٤٣/١.

المسبَّبِ بالسبب الذي يسببه، فأطلق البوار الذي هو الكساد، وأريد به الهلاك الذي هو نتيجة له.

والحق أن تفسير السمين لما في دلالة لفظة (البوار) من تطور بانتقال المعنى؛ إنما هو ترديد منه لما ذكره الراغب الأصفهاني من قبله في مفرداته[1].

غير أننا نجد من يخالف الراغبَ والسمينَ -ومن قال بقولهما- الرأيَ في عَدِّ دلالة (الهلاك) متطورة عن دلالة (الكساد) ومجازا عنها، كابن فارس الذي جعل الهلاك أحد أصلين لمادة (ب و ر)، فقال: "الباء والواو والراء أصلان: أحدهما هلاك الشيء وما يشبهه من تعطله وخلوه، والآخر ابتلاء الشيء وامتحانه."[2]

---

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن: ١٥٢.

(٢) مقاييس اللغة (ب و ر): ١/٣١٦.

وجريا على قول ابن فارس وما شابهه، نجد من قال بأن العكس هو الحاصل، فيجعل دلالة الكساد هي المجاز عن دلالة الهلاك، وذلك كصنيع الزمخشري (٥٣٨هـ) في أساسه حين قال: " ... عليك **بوره**، أي **هلاكه** ... **ومن المجاز**: بارت البياعات: كسدت، وسوق بائرة، وبارت الأيم إذا لم يرغب فيها..."(١)

وتابعه في ذلك صاحب تاج العروس (١٢٠٥هـ)، فجعل هو الآخر الكساد مجازا عن الهلاك، فقال بعد أن ذكر دلالة الهلاك لمادة (ب و ر): "ومن المَجَاز: بارَتِ السُّوقُ، وبارَتِ البِيَاعَاتُ، إِذا كَسَدَتْ."(٢)

وعلى قولهما – الزمخشري والزبيدي- يكون اتجاه التطور من دلالة الهلاك إلى دلالة الكساد، أي أن انتقال

---

(١) أساس البلاغة (ب و ر): ١/٦٨.

(٢) تاج العروس (ب و ر): ١٠/٢٥٨.

المعنى تم من خلال علاقة المسبَّبية.

أما على قول السمين الحلبي، ومِنْ قبلِه الراغب؛ فإن اتجاه التطور يسير من دلالة الكساد إلى الهلاك، أي انتقل المعنى من خلال علاقة السببية.

٢- الحَسُّ: القتلُ.

ذكرت المعاجم لـ (الحَسّ) معنى (القتل)، ففي العين: "الحَسُّ: القَتْل الذَريعُ"[١]، وهو ما جعله ابن فارس أحد أصلين للجذر (ح س س)؛ في قوله: "الحاء

(١) العين (ح س س): ١٥/٣، وانظر أيضا: الجمهرة (ح س س): ، وتهذيب اللغة (ح س س): ٢٦١/٣، والصحاح (ح س س): ٣/ ٩١٧، والمحكم (ح س س): ٢/ ٤٩٧، وشمس العلوم (ح س س):١٢٨٤/٣، واللسان (ح س س): ٥١/٦، وتاج العروس (ح س س): ١٥/ ٥٣٥.

والسين أصلان: فالأول غلبة الشيء بقتل أو غيره..."[1].

وعلى هذا المعنى فُسِّر قوله تعالى: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ﴾[2]، ففي تفسير الطبري: "حين ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ﴾ يعني: حين تقتلونهم"[3].

وقد وقف السمين عند لفظة (حسّ)؛ مفسرا تحمّلها دلالة (القتل) فقال: "حسست على وجهين: أحدهما أصبته بحسي بمعنى عِنتُه ورمقتُه، والثاني: أصبت

---

(١) مقاييس اللغة (ح س س): ٩/٢، وناظر المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (ح س س):٤٢٤/١.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٢/٢.

(٣) تفسير الطبري: ٢٨٧/٧، وانظر أيضا: معاني القرآن للفراء: ٢١٧/١، ومجاز القرآن: ١٠٥/١، وغريب القرآن لابن قتيبة: ١١٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٧٨/١، ومعاني القرآن للنحاس:٤٩٣/١، والنكت والعيون: ٤٢٩/١، وتفسير البغوي:١١٨/١، والكشاف:٤٢٧/١، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ٣٢٧/١، ومفاتيح الغيب للرازي: ٣٨٦/٩.

حاسته نحو كبدته، وقيل: **ولما كان ذلك قد يتولد منه القتل عُبِّر به عن القتل**."[1]

وتفسير السمين هنا لا يخرج عن القول بانتقال معنى لفظة (حسَّ) من (إصابة الحاسّة) إلى (القتل)، وهو انتقال سببه التعبير بـ (السبب) عن (المسبب) كما تنصُّ عبارته: (**ولما كان ذلك قد يتولد منه القتل عُبِّر به عن القتل**) صراحةً.

وعبارة السمين في ذلك هي عينُ ما قاله الراغب من قبله في المفردات[2] بنصه وفصه، وقد سبقهما معا في الإشارة إلى ذلك الانتقال في المعنى ابن درستويه (٣٤٧هـ)، حينما قال: "﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ﴾: أي تقتلونهم قتلا ذريعا، وحقيقته: **تأتون على إحساسهم**؛

(١) عمدة الحفاظ: ١/٤٠٨.

(٢) المفردات: ٢٣١.

فلا تبقون لهم حسا"[1]، غير إن عبارتهما – الراغب والسمين- أوضح في بيان العلاقة التي تم بها الانتقال التي هي (السببية).

٣- أَرْغَمَ: أَسْخَطَ.

جاء في العين: الرَّغْمُ: محنة أن يُفْعَلَ ما يُكرَه على كُرْهٍ وَذُلٍّ. والرَّغامُ: الثرى، وَرَغَّم الله أنفه أي: لَوَّثَه في التراب، وأرَغَّمْتُه: حَمَلْتُه على ما لا يَمْتَنع منه... ورَغَمَ فلان إذا لم يقدِرْ على الانِتصاف، يَرْغَمُ رَغْماً"[2].

ومع أن المعاجم من بعده دارت حول تلك الدلالات في ترجمتها لمادة (ر غ م)؛ فإننا نجد منها ما

(١) تصحيح الفصيح وشرحه: ١٤٧.

(٢) العين (ر غ م): ٤/٤١٧، وانظر أيضا: جمهرة اللغة (ر غ م): ٢/٧٨١، وتهذيب اللغة (ر غ م): ٨/١٣٠، والصحاح (ر غ م): ٥/١٩٣٤.

زاد على ذلك معنى السخط والإغضاب، فجاء في التهذيب: "والتَّرَغُّم: التغضبُ"[1]، وفي الصحاح: "والمراغمة: المغاضبة. يقال: راغم فلان قومَه، إذا نابذَهم وخرجَ عليهم، والتَرَغُمُ: التغضُّبُ"[2].

وعلى ذلك وَجَّه أصحاب غريب الحديث ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «إِنَّ السِّقْطَ لَيُرَاغِمُ رَبَّهُ إِذَا دَخَلَ أَبَوَاهُ النَّارَ حَتَّى يُقَالَ أَيُّهَا السِّقْطُ الْمُرَاغِمُ رَبَّهُ ارْفَعْ، فَإِنِّي أَدْخَلْتُ أَبَوَيْكَ الْجَنَّةَ»[3]، فذكر ابن قتيبة في غريبه أن " قَوْله يراغم ربه من المراغمة

---

(١) وتهذيب اللغة (ر غ م): ١٣١/٨.

(٢) الصحاح (ر غ م): ٥/ ١٩٣٤.

(٣) الحديث في مصنف ابن أبي شيبة برقم (١١٨٨٧)، كتاب الجنائز، باب: ثواب الولد يقدمه الرجل: ٣٧/٣، وسنن ابن ماجه، حديث رقم (١٦٠٨)، كتاب الجنائز، باب مَا جَاءَ فِيمَنْ أُصِيبَ بِسِقْطٍ: ٥١٣/١، ومسند البزار، حديث رقم (٥١٨): ٥٧/٣.

وَهِي الْغَضَب، يُقَال راغمت فلَانا إِذا أغضبته وترغمت أَي غضِبت"[1].

أما السمين الحلبي؛ فبعد أن ذكر أن (الرغم) هو (الذل)، وأن أصله من (الرغام) وهو التراب[2] – كما ذكر غيره من اللغويين- ذكر أيضا أن الرغم يحمل معنى (السخط)، فقال ما نصه: "ويُعَبَّر بـ (الرغم) عن (السخط)، يقال: أرغمته أي أسخطته، ...وراغمه: ساخطه"[3].

وفي عبارة السمين إشارة إلى أن تحمُّل (الرغم) لمعنى (السخط)، هو من قبيل التطور الدلالي، يُرى

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة: ٤٢٢/١، وانظر أيضا: الفائق في غريب الحديث ٦٨/٢، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٤٠٣/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٣٩/٢.

(٢) انظر: عمدة الحفاظ: ١٠٠/٢.

(٣) انظر: عمدة الحفاظ: ١٠١/٢.

ذلك في قوله: (ويُعَبَّر بـ...).

والسمين في قوله ذلك مكرِّرٌ ما قاله الراغب من قبله؛ حيث ذكر في مفرداته عين ما ذكره السمين هنا(١).

وإذا كان السمين قد اكتفى بالإشارة إلى التطور في دلالة اللفظ، دون تحديد شكله، أو تحديد العلاقة التي تم من خلالها؛ فإنه يمكننا القول بأنه تطور تم بانتقال المعنى من خلال علاقة (السببية)، ويؤكد ذلك تفسير الزمخشري لهذا التطور بقوله: "وَلمَّا لم يخل الْعَاجِز عَن الِانْتِصَار من غضب قَالُوا: ترغَّم إِذا تغْضب وراغمه: غاضبه، ومن ذلك قولها: (راغمة)(٢): أي غَضبى عليّ؛

(١) انظر: المفردات: ٣٥٩.

(٢) إشارة إلى حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها: «قَالَتْ: قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ، وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ، أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَصِلِي أُمَّكِ»»، وهو في

لإسلامي وهجرتي، متسخطة لأمري كمن أغضبه الْعَجزُ عن الانتصاف من ظالمه"[1].

ففي قوله: "كمن أغضبَه الْعَجزُ عن الانتصاف من ظالمه" تُلمح علاقة السببية، وهي ما يُفسر في ضوئه انتقال المعنى المفضي إلى ما أشار إليه السمين من تطور في دلالة (الرغم) وتحمُّلها معنى (السخط).

سنن أبي داود، حديث رقم (١٦٦٨)، كتاب الزكاة، باب الصدقة على أهل الذمة:١٢٧/٢، وصحيح ابن حبان حديث رقم (٤٥٣)، كتاب البر والإحسان، باب صلة الرحم وقطعها: ١٩٨/٢.

(١) الفائق في غريب الحديث: ٦٨/٢، وانظر أيضا: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٣٨/٢، واللسان: (ر غ م): ٢٤٦/١٢، وتاج العروس (ر غ م): ٣٢/ ٢٦٩.

٤- الكِفات: الطيران السريع

ذكرت المعاجم لـ لفظ (الكفات) دلالتي القبض والضم، والسرعة في الطيران أو العدو، فجاء في العين أن "الكِفات من العدو والطيران كالحيدان في شدة ... وكَفِّتْ إليك ولدَك أي ضُمَّهم إليك"[(١)]، وذكر ابن دريد (٣٢١هـ) أن "الكَفْتَ: ستْرُك الشَّيْء، كفته أكفته كفتا، وكل شَيْء ضممته إِلَيْك فقد كفته ... وفرس كفيت الشد: سريع وجري كفت وكفيت. وكل سريع"[(٢)].

ويؤكد أصالة دلالة (القبض) في ذلك أن ابن فارس

---

(١) العين (ك ف ت): ٣٤٠/٥.

(٢) جمهرة اللغة (ك ف ت): ٤٠٥/١، وانظر أيضا: تهذيب اللغة (ك ف ت): ٨٥/١٠، والمحكم (ك ف ت): ٧٧٣/٦، وشمس العلوم (ك ف ت): ٥٨٦٦/٩، والقاموس المحيط (ك ف ت) ١٥٨/١، واللسان (ك ف ت) ٧٨/٢، وتاج العروس (ك ف ت): ٦١/٥.

لم يذكر في مقاييسه غيرها عند ترجمته لمادة (ك ف ت)، فقال: "الكاف والفاء والتاء أصل صحيح، يدل على جمع وضم"[1].

وينص السمين الحلبي على أن معنى (السرعة في الطيران) منتقل عن معنى (القبض)، فيقول: "الكِفاتُ: الطيران السريع، وحقيقته قبض الجناح للطيران"[2].

وفي عبارة السمين هذه إلماح إلى أن تطورا حدث في دلالة اللفظة؛ حيثُ عُبِّر بالسَّبب (الكفات)؛ عما هو أثر له وسبب عنه (الإسراع في الطيران)، أي إن المعنى انتقل عن طريق علاقة المجاز المرسل (السَّببية).

---

(١) مقاييس اللغة (ك ف ت): ٥/١٩٠، وانظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (ك ف ت): ٤/١٩٠٧.

(٢) عمدة الحفاظ: ٣/٤٠٥.

وليس السمين وحده من أشار إلى ذلك الانتقال في المعنى وتطوره، بل سبقه في ذلك الراغب الأصفهاني؛ حتى إنه ليمكننا القول بأن رأي السمين ما هو إلا ترديد لكلام الراغب من قبله في مفرداته[1].

ومن ثم تكون دلالة (الكِفات) على السرعة في الطيران، التي ذكرها كل من السمين الحلبي ومن قبله الراغب؛ دلالة منتقلة عن طريق علاقة المجاز المرسل (السَّببيَّة)، ذلك الانتقال الذي ألمح إليه لفظ (وحقيقته...) في عبارة كل منهما.

---

(١) انظر مفردات القرآن: ٧١٤

المبحث الثالث

انتقال المعنى

عبر علاقة الآلية

يراد بـ (الآلية) التعبير بالآلة عن الأثر الذي تحدثه، وقد ذكره القزويني في قوله: "ومنها تسمية الشيء باسم آلته؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[1]؛ أي بلغة قومه"[2].

وقد ذكر السمين انتقال المعنى من خلال التعبير عن الأثر بالآلة التي تحدثه في لفظ واحد (الزمارة = الزانية)، وفي لفظ آخر (الشياع = زمارة الراعي) ذكر العكس، أي انتقال المعنى من خلال التعبير بالحدث عن آلته، وقد رأيت أن أُلحق هذه الحالة الثانية بعلاقة الآلية لتعلقها بها؛ حيث يمكن أن تنسحب (الآلية) - مصطلحا للعلاقة- على اتجاهي الانتقال؛ إذ لم أجد

---

(١) سورة إبراهيم: ١٤/٤.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٠٣/٢، وانظر أيضا: فنون بلاغية: ١١٤، وعلم البيان (عبد العزيز عتيق): ١٦٤.

مصطلحا وُضع خاصة لعلاقة هذا الاتجاه (إطلاق الحدث على آلته)؛ كما وُضع مصطلحا (السببية) و(المسببية) مثلا باعتبار المُطْلق والمراد.

وفيما يلي اللفظان اللذان ذكر السمين انتقال المعنى فيهما من خلال علاقة الآلية.

١- الزَّمَّارة: الزانية، أو البغيُّ الحسناء.

جاء في العين أن "الزّمّارة: الزّانية"[١]، والزَّمَّارة أيضا:

---

(١) العين (ز م ر): ٣٦٥/٧، وانظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٣٥٦/٣، وجمهرة اللغة (زمر): ٧١٠/٢، وتهذيب اللغة (ز م ر): ١٤٢/١٣، والصحاح (ز م ر): ٦٧١/٢، ومقاييس اللغة (زم ر): ٢٤/٣، والغريبين: ٣٨٠/٣، والمحكم (ز م ر): ٣٩/٩، والفائق في غريب الحديث: ١٢٢/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٣١٢/٢، واللسان (ز م ر): ٣٢٨/٤.

"القَصَبة الّتي يُزْمَرُ بهَا"[1].

وقدر ربط السمين بين الدلالتين جاعلا إحداهما تطورا عن الأخرى، فقال: "القصبة التي يُزْمَرُ بها زَمَّارة ... ويُكَنَّى بالزَّمَّارة عن الزَّانِيَّة"[2].

فقوله "ويُكَنَّى بالزَّمَّارة عن الزَّانِيَّة"، دالٌّ على أن ثم تطورا دلاليا في اللفظة، كما أن عبارته كلها دالة على أن ذلك التطور بانتقال المعنى عبر علاقة الآلية حيث عُبِّر -يُكنى بعبارة السمين- بالآلة (الزمَّارة) عن مستخدمها (الزانية)، وإيضاح ذلك أنها "تتعاطى الزمر والغناء في بعض الأحيان"[3].

---

(١) تهذيب اللغة (ز م ر): ١٤٢/١٣، والمحكم (ز م ر): ٣٩/٩، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٣١٢/٢، واللسان (ز م ر): ٣٢٨/٤.

(٢) عمدة الحفاظ: ١٤٨/٢.

(٣) عمدة الحفاظ: ١٤٨/٢.

ومعالجة السمين لدلالة لفظ (الزَّمَّارة) على (الزانية) وبيان ما في ذلك من تطور دلالي، مختلفة عمن سبقوه؛ حيث نجد المعالجات السابقة عليه تتعامل مع تلك الدلالة ليس من باب الدلالة بالآلة على مستخدمها، وإنما من باب إسناد الفعل إلى فاعله، فهي عند ابن فارس (٣٩٥هـ) حينما تُصَوِّتُ ربما تكون "نغمتها شُبِّهت بالزَّمر"[١].

وعند ابن سيده فيما رواه عن ثعلب زمَّارة من "زَمَرَ بالحديثِ: أذاعه وأفشاه ... لأَنَّها تُشِيعُ أمْرَها"[٢].

وهي عند الزمخشري زمَّارَةٌ مِن "زَمَرَتُ فلانا بكذا، وزَمَجْتُه إِذا أغريته ... لِأَنَّهَا تغرى الرِّجال على الفاحشة، وتُولِعُهم بالإقدام عليها، أو من زَمَرَ الظبيُ زَمَرانًا إذا

(١) مقاييس اللغة (ز م ر): ٢٤/٣.

(٢) المحكم (ز م ر): ٣٩/٩.

نَقَزَ[1]... لأن القحاب موصوفات بالنَّزق[2] كما أن الحواصن يوصفن بالرَّزانة، أَو من زَمَرَ الْقرْبَة وزمجها إِذا ملأها؛ لأنها تملأ رحمها بنطف شتَّى، أو لأنها تعاشر زمرًا[3] من النَّاس"[4].

فثلاثة الرِّجال، لم يأتوا على ذكر (الزَّمَّارة) الآلة في تفسيرهم لدلالة لفظ (الزَّمَّارة) على الزانية أو البغي الحسناء، كما فعل السمين، ومن ثم يبقى السمين وحده

---

(١) النقز والنقزان: كالوثبان صعدا في مكان واحد، انظر اللسان (ن ق ز): ٤١٩/٥.

(٢) هكذا في الفائق، ولم يعلق المحقق عليه، ولعله تحريف، وصوابه بـ (النّقَز)؛ لأنه هو الذي مرّ ذكره، ولعله صحيح، وذُكِر من باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.

(٣) وعلى ذلك وجّه د. محمد حسن جبل دلالة (زمارة) على الزانية، انظر المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (ز م ر): ٩١٩/٢.

(٤) الفائق في غريب الحديث: ١٢٢/٢.

هو من أشار إلى أن في ذلك تطورا دلاليا بانتقال المعنى عبر علاقة (الآليَّة)، بخلاف ابن فارس الذي يلمح في إشارته السابق ذكرها إلى أنه انتقال معنى من خلال علاقة المشابهة مع (الزَّمْرِ) صوت المزمار، وبخلاف كل من ابن سيده والزمخشري، اللذين يريان أن (زَمَّارة) صيغة (فاعليَّة) من الفعل (زَمَرَ) بدلالاته المتعددة التي ذَكراها، فليس في كلامهما ما يدل على أن ثم تطورا دلاليا في اللفظة.

٢- الشِّياع: زَمَّارةُ الرَّاعي.

ذكر (العين) أن "الشِّياع: دعاءُ الإبل إذا استأخرت"[1]، ومنهم من جعل (الشِّياعَ) الآلة التي يصوت بها الراعي ليجمع إبله؛ كالذي رواه الأزهري من أن: "الشِّياع: زَمَّارة الرَّاعِي"[2].

وقد أشار السمين إلى أن في دلالة لفظة (الشِّياع) على (زَمَّارة الرَّاعي) تطورا دلاليا، فقال: "الشياع: الدعاء

---

(١) العين (ش ي ع): ١٩١/٢، وانظر أيضا: غريب الحديث لابن قتيبة: ٤٤٩/١، وغريب الحديث للحربي: ٥٨٢/٢، وجمهرة اللغة (ش ي ع): ٨٧٢/٢، وتهذيب اللغة (ش ي ع): ٤١/٣، والصحاح (ش ي ع): ٣/ ١٢٤١، والمحكم (ش ي ع): ٢١٥/٢.

(٢) تهذيب اللغة (ش ي ع): ٤١/٣، وانظر أيضا: مقاييس اللغة (ش ي ع) ٢٣٥/٣.

بالإبل لتنساق، وأكثرُ ما يفعل الراعي ذلك بالزَّمارة، **فأُطْلق الشِّياع عليها**"[1].

فعبارته: "فأُطْلق الشياعُ عليها" مصرحة بما في دلالة اللفظة من تطور حدث بانتقال المعنى عبر ما يمكن أن نسميه بـ (الآلية) وهو ما أومأت إليه عبارته "وأكثرُ ما يفعل الراعي ذلك بالزَّمارة"؛ حيث عُبِّرَ بالفِعْل (الشِّياع الذي هو دعاء الإبل) عن الآلة التي يفعل بها (زَمَّارة الراعي)، التي يُشَيِّعُ بإبله بها.

ولم يكن السمينُ فردا في الإشارة إلى ذلك التطور؛ فقد سبقه في ذلك الزمخشري في قوله: "وشيع بالإبل وشايع بها: صاح بها، ومنه قيل لمنفاخ الراعي: الشِّياع"[2]، ومن ثم فالسمين مسبوق في الإشارة إلى ما

---

(١) عمدة الحفاظ: ٣١٢/٢.

(٢) أساس البلاغة (ش ي ع): ٥١٤/١.

في ذلك اللفظ من تطور دلالي حدث بانتقال المعنى عبر علاقة الآلية.

الفصل الثاني

انتقال المعنى
عبر العلاقات الظرفية

نتابع في هذا الفصل ما أشار إليه السمين من نماذج التطور الدلالي بانتقال المعنى الحادث عبر إحدى علاقات الظرفية، وعلاقات الظرفية من علاقات المجاز المرسل هي تلك التي يكون فيها اللفظان اللذان يمثلان طرفي المجاز متعلقين بعضهما ببعض تعلقا ظرفيًّا، كأن يكون بينهما مجاورة، أو يكون أحدهما محلا الآخر، كما في علاقتي المحلّية والحالية.

وقد يكون التعلق الظرفي زمانيا، فتكون العلاقة بينهما علاقة ظرفية زمانية كأن يعبر عن اللفظ باعتبار ما ما كان، ويقال لها علاقة الماضوية، أو باعتبار سيكون، ويقال لها علاقة المستقبلية.

ومن ثم سنعرض فيما يلي تلك النماذج التي وقف عندها السمين وأشار في عمدة الحفاظ إلى أن فيها تطورا في الدلالة بانتقال المعنى من خلال إحدى تلك العلاقات جاعلين لنماذج كل علاقة منها مبحثا مستقلا.

المبحث الأول

انتقال المعنى

عبر علاقة المجاورة

يقصد بالمجاورة من علاقات المجاز المرسل تسمية الشيء باسم مجاوره، وقد مثل لها القزويني دون تسميتها في قوله: "...وكالراوية للمزادة، مع كونها للبعير الحمل لها، لحمله إياها"(١)، وقد صرح بها العلوي (٧٤٥هـ) صاحب الطراز في قوله: "..المجاورة: وهذا كنقل اسم الرّاوية، من ظرف الماء إلى ما يحمل عليه من الجمل وغيره. ونحو تسمية الشراب بالكأس لأجل مجاورته له"(٢).

وقد أشار السمين إلى انتقال المعنى بسبب علاقة (المجاورة) في خمسة ألفاظ، هي:

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٩٨/٢.

(٢) الطراز: ٤١/١، وانظر أيضا: فنون بلاغية: ١١٤، وعلم البيان (عبد العزيز عتيق): ١٦٤.

١- الْبَدَن: الدِّرْع

ذكرت المعاجم وأهل اللغة أن من أسماء (الدرع): البدن، ففي العين: "البَدَنُ: شِبْه دِرْعٍ إلاّ أنّه قصير قَدْرَ ما يكون على الجَسَد، قصيرُ الكُمَّيْنِ، ويجمَع على أبدان"[(١)]، وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب السلاح، أن "البدن: الدرع"[(٢)].

وذكر السمين الحلبي دلالة البدن على الدرع، ولفت إلى ما في ذلك من تطور دلالي، فقال: "سُمِّي الدرع بدنًا لكونه على البدن كما يسمى موضع اليد من القميص يدًا، وموضع الظهر منه ظهرًا"[(٣)].

---

(١) العين (ب د ن): ٥٢/٨، وانظر أيضا: الجمهرة (ب د ن): ٣٠٢/١، وتهذيب اللغة (ب د ن): ١٠١/١٤، والصحاح (ب د ن): ٥/ ٢٠٧٧.

(٢) السلاح: ٣٠.

(٣) عمدة الحفاظ: ١٦٩/١.

ففي عبارة السمين إشارة إلى انتقال المعنى من خلال علاقة (المجاورة)؛ حيث عبر عن (الدرع) بما يجاورها (البدن)، وعلاقة (المجاورة) واضحة في تعليله التسمية بقوله: "لكونه على البدن"، وكذلك من تمثيله بـ "موضع اليد من القميص، وموضع الظهر منه ظهرا".

وليس ما ذكره السمين غيرَ نقْلٍ لما ذكره الراغب قبله في مفرداته[1]، فعبارة الراغب هناك هي هي عبارة السمين هنا، وكلاهما مسبوقان في الإشارة إلى ذلك التطور وتحديد علاقة انتقال المعنى فيه بـ (المجاورة)؛ بقول أبي هلال العسكري (٣٩٥هـ): "يُقَال للدرع الْقصير الَّذِي يُلبس فوق الصَّدْر إِلَى السرّة بدن؛ لِأَنَّهُ يَقع على الْبدن"[2].

وقد أشار الخطابي (٣٨٨هـ) إلى ذلك الانتقال في

---

(١) المفردات: ١١٢.

(٢) الفروق: ١٦٠.

المعنى أيضا، لكن من جهة علاقة أخرى، فيقول: "البدن الدرع القصيرة وتسمى بدنا لأنها مِجْوَلٌ للبدن، ليست بسابغة تعم الأطراف"(١).

والعلاقة التي تُلمح في كلام الخطابي هنا هي (المحلية)؛ حيث يفهم من عبارته: "لأنها مِجْوَلٌ للبدن"، أن رأيه أنه عُبِّر عن الحالِّ (البدن) بالمحلِّ (الدرع)، وهو ما وافقه فيه ابن فارس حينما قال: "تُسمى الدرع البدن لأنها تضم البدن"(٢).

و(المحلية) و(المجاورة)، علاقتان متقاربتان جدا من علاقات المجاز المرسل، وكل منهما لها وجاهتها في تفسير ما حدث من انتقال معنى في دلالة لفظة (بدن) لتدل على (الدرع)، وإن كانت (المجاورة) أولى من المحلية؛ لأن الدرع ليست (محلا) يقر فيه البدن على

---

(١) غريب الحديث للخطابي: ١٨٩/٢.

(٢) مقاييس اللغة: ٢١٢/٢.

الحقيقة، قرارَ الحالّ في محلّه.

٢- المَجَلَّة: الصُّحُف

نصَّت المعاجم على أن "المَجَلَّة: الصَّحيفة يُكتب فيها"(١).

وقد عرض السمين تلك الدلالة للفظ المجلة، مشيرا إلى أن تحمُّل اللفظ لها كان من باب التطور الدلالي، فقال: "المَجَلَّة: ما يُغَطَّى به الصحفُ، ثم سُميت الصحف نفسها مجلةً"(٢).

---

(١) العين (م ج ل): ١٤١/٦، وانظر أيضا: جمهرة اللغة (ج ل ل): ٩١/١، وتهذيب اللغة (ج ل ل): ٢٦١/١٠، والصحاح (ج ل ل): ١٦٥٨/٤، والمحكم (ج ل ل): ٢٠٦/٧.

(٢) عمدة الحفاظ: ٣٣١/١، وفيه: "ما يغطى به المصحف، ثم سمي المصحف نفسه مجلةً"، وأراه تحريفا لكلمة الصحف إلى المصحفإ إذ النص السمين في أصله هو نص الراغب في

فقوله (**ثم سُمِّيت**) عبارة دالة على أن في دلالة اللفظة تطور دلالي، وهو تطور حدث بانتقال المعنى من خلال علاقة (المجاورة)؛ حيث عُبِّر بالمجاوِر (غطاء الصحف) عن مُجاورَه (الصحف نفسها).

وما ذكره السمين من تطور في دلالة اللفظة هو عين قول الراغب الأصفهاني في مفرداته[1]، والذي يبدو أنه لم يُسبق فيه، ويؤكده إيراد الزبيدي إياه منسوبا للراغب دون غيره.[2]

المفردات (صـ ١٩٨)، وفيه (الصحف)، وليس (المصحف)، كما أن ما جاء في المعاجم أن المجلة الصحيفة، ولم أعثر فيها على أن المجلة: المصحف؛ ولذا رجحت أن في نص السمين تحريفا من الناسخ لم يلتفت إليه المحقق، والله أعلم.

(١) انظر مفردات القرآن: ١٩٨.

(٢) انظر تاج العروس (ج ل ل): ٢٢٥/٢٨.

٣- الرَّكْبُ: راكبو الإبل أو الدواب

ذكرت المعاجم أن (الرَّكْب) هم راكبو الإبل، ففي العين: "وأما الرُّكبان والأُرْكُوبُ، والرَّكْبُ فراكبو الدابة"[(١)]، وفي الجمهرة: "الرَّكْب: الْقَوْمُ الرُّكْبَان، وَالْجمع الرّكُوب"[(٢)].

وعلى ذلك فدلالة اللفظة متوجهة إلى فاعل الركوب.

أما السمين فيرى أن توجه دلالة لفظة (رَكْب) إلى فاعل الركوب ما هو إلا أثر لما حدث في دلالتها من تطور؛ حيث انتقل المعنى من الدلالة على المركوب

---

(١) العين (ر ك ب): ٢٦٣/٥.

(٢) جمهرة اللغة (ر ك ب): ٣٢٦/١، وانظر أيضا: التهذيب (ر ك ب): ١٢٣/١٠، والصحاح (ر ك ب): ١٣٨/١، والمحكم (ر ك ب): ١٣/٧.

إلى الدلالة على الراكب، فيقول: "الركب: المراد أصحاب الإبل المركوبة، **وهي في الأصل مصدر واقع موقع المركوب،** وهي الإبل، **ثم أطلق على أصحابها**"[1].

فقوله: (**في الأصل... ثم أطلق ...**) دالٌّ على أنه يرى تطورا حدث في دلالة اللفظة، هذا التطور تفسيره انتقال المعنى من خلال علاقة (المجاورة)؛ حيث عُبِّرَ عن المجاوِر (أصحاب الإبل في السفر أو راكبوها) بلفظ مجاوَرِهم (الإبل أو الدواب).

ولم يشر أحد من قبل السمين -فيما أعلم- إلى مثل ذلك التطور في دلالة اللفظة، بل إن ما يُرى في كلام المتقدمين والمتأخرين لفظة (الرَّكْب) دالة ابتداء على فاعل الركوب، وليس دلالتها عليه تطورا عن دلالتها عن المركوب، ومثال ذلك ما جاء في كتاب سيبويه

(١) عمدة الحفاظ: ٢/١٠٨.

(١٨٠هـ): " باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة: قوْمٍ ونَفَرٍ وذَوْدٍ، إلا أنَّ لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك: رَكْبٌ وسَفْرٌ، فالرَّكب لم يُكَسَّر عليه راكبٌ..."[١].

فقال سيبويه: (لم يُكَسَّر عليه راكب)، ولم يذكر (مركوب)، وكذا قياسه جاء (سَفْر) من (مسافر)، وهو أيضا فاعل السفر.

ولعل الذي دعا السمين إلى ما قاله هو جوازه الصرفي؛ حيث قد تأتي (فَعْل) المصدر بدلالة اسم المفعول، فقال سيبويه في ذلك: "وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبنٌ حلبٌ، إنما تريد محلوبٌ، وكقولهم: الخَلْق، إنما يريدون المخلوق. ويقولون للدرهم: ضَرْب الأمير، إنما يريدون مضروب

---

(١) الكتاب: ٣/٦٢٤.

الأمير"[1].

ولكن ليس ذلك الجواز الصرفي دليلا قاطعا على أن في اللفظة تطورا ما لم يعضده استخدام لغوي سابق لها يؤكد أنها استُخْدِمَت بدلالتها الأولى قبل استخدامها بدلالتها التي تطورت إليها، ومن ثمّ يبقى -عندي- رأيُ السمين في ذلك مرجوحا وليس راجحا.

٤- النبيذ: الماء الملقى فيه تمر أو نحوه

النبيذ هو الشيء المنبوذ، أي المُلقى، ويُطلق على "التمر يُلقى في الآنية، ويصب عليه الماء"[2]، فجاء في الجمهرة: "ونبذت الشَّيْء أنبذه نبذا إِذا أَلقيته من يدك، وَبِه سمي النَّبِيذ؛ لِأَن التَّمْر كان يُلقى فِي الْجَرّ وَفِي

(١) الكتاب: ٤/٤٣.

(٢) مقاييس اللغة (ن ب ذ) ٥/٣٨٠.

غَيره"[1]، فهو من باب (فعيل) بمعنى (مفعول)؛ "فالأصل فيه: المنبوذ، فصُرِف عن المنبوذ إلى النبيذ"[2]، وعلى ذلك صارت تعليلات اللغويين تسمية (النبيذ) نبيذا[3].

أما السمين فقد لمس فيما ذكره غيره في تعليل تسمية (النبيذ) نبيذا، أن ثَمَّ تطورا دلاليا حدث بانتقال المعنى، مصرحا بأن ذلك الانتقال تم من خلال علاقة المجاورة، فقال في ذلك: "النبيذ في **الأصل** إنما هو للشيء الملقى في الماء كالتمر والفضيخ[4] ونحوهما،

---

(١) جمهرة اللغة (ن ب ذ): ٣٠٦/١.

(٢) الزاهر في معاني كلام الناس: ١٨٢/١،

(٣) انظر في ذلك: تهذيب اللغة (ن ب ذ): ٣١٨/١٤، والمحكم (ن ب ذ) ٨٣/١٠، واللسان (ن ب ذ): ٥١١/٣.

(٤) الفَضيخُ: بالخاء المعجمة من فوقها، شراب يُتخذ من البُسر المفضوخ أي المدقوق، وهو أن يُشدخ البُسر ... ويصب عليه الماء الحار حتى ينتقل حلاوتها إلى الماء ثم يترك حتى يشتد

ثم أطلق على ذلك الماء الذي ألقي فيه **مجازًا للمجاورة**، **ثم** غلب على المسكر"[1].

فاستخداماته اللغوية: (**في الأصل** ... **ثم أطلق**...)، دالة بوضوح على أن ثَمَّ تطورا دلاليا من وجهة نظره، ومظهر ذلك التطور هو (انتقال المعنى) من خلال علاقة (المجاورة)، وهما ما صرحت به عبارته: (**مجازًا للمجاورة**)؛ حيث عُبِّر عن المُجاوَر (الماء المنبوذ فيه الشيء) بمُجاوِره (الشيء المنبوذ نفسه).

بقي أن أشير هنا إلى أن في كلام السمين إشارة إلى تطور دلالي آخر، لكن ليس بانتقال المعنى، وإنما بتضييق الدلالة، وهو ما جاء في عبارته: "**ثم غلب على** المسكر"، فبعد أن انتقل المعنى بالمجاورة تخصص

ويصير مسكرا، انظر: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: ١٥٩، وانظر أيضا: اللسان (ف ض خ): ٣/ ٤٥.

(١) عمدة الحفاظ: ٤/ ١٣٧.

ليدل على المسكر فقط من ذلك الماء الملقى فيه تمر أو نحوه، وسبق السمينَ في إشارته إلى هذا التخصيص الراغبُ الأصفهاني؛ فقد ذكر ذلك أيضا في مفرداته[1].

٥- الوادي: مسيل الماء

عرّفت المعاجم الوادي بأنه: "كل مَفرَجٍ بين جبالٍ وآكام، وتلال يكون مسلكًا للسَّيل أو مَنْفَذًا"[2].

وقد صرح السمين بأن في اللفظة تطورا دلاليا، بانتقال المعنى عبر علاقة (المجاورة)، فقال: "الوادي اسم فاعلٍ من وَدَى يدي: إذا سال وَدْيًا، فهو وادٍ، **ثم أُطلق** على المكان الذي يجتمع فيه الماء ويسيل، فالوادي هو الماء، وسمي مكانه باسمه **مجازًا**

---

(١) المفردات: ٧٨٨.

(٢) العين (ودي): ٩٨/٨، وانظر أيضا: تهذيب اللغة (ودي): ١٦٨/١٤، والمحكم (ودي): ٤٥٦/٩.

للمجاورة"[1].

فعبارته (ثم أُطلق) دالَّةٌ على أن ثَمَّ تطورا، وبقية الكلام واضح صريح في بيان مظهر ذلك التطور (انتقال المعنى) باستخدامه لفظة (**مجازا**)، وفي العلاقة التي تم من خلالها (المجاورة)؛ حيث عُبِّر عن المجاوَر (مسيل الماء) بصفة مجاورِه (الماء).

وقد ألمح المطرزي (٦١٠هـ) من قبلِ السمين إلى ما ذكره السمين من تطور في دلالة لفظ (الوادي)، فقال ما نصه "وأصل التركيب يدلُّ على معنى الجري والخروج، ومنه (الْوَادِي)؛ لأن الماء يَدِي فيه أي يجري فيه ويسيل"[2].

فأرى أن في عبارته: (لأن الماء يَدِي فيه أي يجري

---

(١) عمدة الحفاظ: ٢٩٦/٤.

(٢) المغرب في ترتيب المعرب: ٤٨٠.

فيه ويسيل) إلماحا إلى علاقة (المجاورة)؛ حيث إنه أسند الفعل (يدي) في شرحه أيضا إلى (الماء)، وليس إلى المكان نفسه، ويعاضد ذلك أيضا استخدامه (فيه) الدال -بوجه- على المجاورة؛ مرتين في قوله: (يدي فيه ويجري فيه).

وهناك -غير المطرزي والسمين- من ألمح إلى تطور في دلالة لفظ (الوادي)، لكن ليس من جهة علاقة المجاورة، وإنما من جهة علاقة المشابهة، كابن دريد حينما قال في ترجمته لمادة (ودي): "والودي: مصدر ودى الدَّابَّة وَالرجل يَدي وديا وَهُوَ المَاء الرَّقِيق الَّذِي يخرج مَعَ الْبَوْل ... والوادي: معروف، وأحسبه راجعا إلى هذا لسيلان الماء فيه إِن شاء الله"[(١)].

فأرى في قوله: "وأحسبه راجعا إلى هذا لسيلان

---

(١) الجمهرة (و د ي): ٢٣٣/١، وانظر أيضا: المحكم (و د ى): ٤٥٦/٩.

الماء فيه"، إلماحا إلى علاقة المشابهة بين سيلان الماء في الوادي، وخروج الماء الرقيق مع البول؛ حيث جعل المكان هو الذي يَدِي كما يَدِي الرجل.

فعلى الوجهين؛ ثمَّ تطور في دلالة اللفظة، بـ (انتقال المعنى)، لكن الاختلاف بينهما في تحديد العلاقة التي تم من خلالها ذلك الانتقال.

المبحث الثاني

انتقال المعنى

عبر علاقة المحلية

المحلية علاقة حيث يُعبَّر بالمحلِّ عن الشيء الحال فيه، وقد ذكرها القزويني في قوله: "ومنها: تسمية الحال باسم محلِّه، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[1]، أي أهل ناديه"[2].

وقد أشار السمين إلى انتقال المعنى عبر علاقة (المحلية) في ثلاثة ألفاظ، هي:

١- الْجِرْم: الصَّوْت

ذكرت المعاجم أن الجرم بمعنى الجسم، ففي العين: "الجِرمُ، ألواح الجَسدِ وجُثمانهُ. ورجل جَريمٌ

(١) سورة العلق: ٩٦/١٧.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/٤٠٣، وانظر: فنون بلاغية: ١١٣، وعلم البيان (عبد العزيز عتيق): ١٦٣.

وامرأةٌ جَريمةٌ أي ذات جِرمٍ أي جِسمٍ"[1]، وذُكِر أن الجِرم: الحلق[2] أيضا، وذُكِر أنه: الصوت[3].

وقد فسر السمين تحمُّل لفظة (الجِرم) دلالة (الصوت) من خلال التطور الدلالي، وذلك في قوله: "**يطلق** الجرم على الصوت في قولهم: فلان حسن الجرم، قيل: الجرم في الحقيقة إشارة إلى موضع الصوت لا إلى ذات الصوت، ولكن لما كان المقصود بوصفه بالحسن فسر به، كقولك: فلان طيب الحلق

---

(١) العين (ج ر م): ١١٨/٦، وانظر أيضا: جمهرة اللغة (ج ر م): ٤٦٥/١، وتهذيب اللغة (ج ر م): ٤٥/١١، والصحاح (ج ر م): ١٨٨٥/٥، والمحكم (ج ر م): ٤١٤/٧.

(٢) انظر: المحكم (ج ر م): ٤١٤/٧، ولسان العرب (ج ر م): ٩٣/١٢، والقاموس المحيط (ج ر م): ١٠٨٧.

(٣) انظر: إصلاح المنطق: ١٨، ومعجم ديوان الأدب: ١٩٣/١، وتهذيب اللغة (ج ر م): ٤٥/١١، والصحاح (ج ر م): ١٨٨٥/٥، والمحكم (ج ر م): ٤١٤/٧.

إشارة إلى الصوت لا إلى الحلق نفسه"[1].

وعبارة السمين مشيرة إلى حدوث انتقال لمعنى اللفظة من خلال علاقة (المحلية) حيث عبر عن الشيء (الصوت)، بِمَحَلِّه (الحلْق أو موضع خروجه).

وليس السمين أوَّل في تلك الإشارة، بل ذكر هو نفسه أنه مسبوق في ذلك حينما قال: "قيل: الجرم في الحقيقة...)

ولعل أوَّل ما نجده إشارة إلى ذلك؛ إيضاح ابن دريد لقولهم: (فلان حسن الجرم بقوله: "أَي حسن خُرُوج الصَّوْت من الجرم"[2].

وتلتْ إشارة ابن دريد إلى ذلك بما هو أوضح منها؛ إشارةُ أبي العلاء المعري (٤٤٩هـ) في قوله: "الجرم:

---

(١) عمدة الحفاظ: ١/٣٢١.

(٢) جمهرة اللغة (ج ر م): ١/٤٦٥.

الجسم؛ **ثم استعملوا الجرم في معنى الصوت** واللون لأن الألوان تتصل بالأجرام؛ فجعل اللون جرمًا؛ **وكذلك الصوت يخرج من الجرم**"[(١)].

فعبارته: (**ثم استعملوا الجرم في معنى الصوت**) دالة على حدوث التطور في دلالة اللفظة، وأما عبارته: (**وكذلك الصوت يخرج من الجرم**) فتومئ إلى العلاقة التي تم من خلالها التطور، وهي (علاقة المحلية).

٢- العَذِرَة: الشيء النجس أو غائط الإنسان

ذكرت المعاجم أن (العَذِرَة) هي فناء الدار وساحتها، وأنها أيضا الغائط، أو الشيء النجس من

---

(١) اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي: ١٢٤٢، وانظر أيضا ذلك في: المفردات في غريب القرآن: ١٩٣.

فضلات الإنسان.[1]

وذكر السمين أن دلالة العذرة على الغائط أو ما هو نجس من باب التطور الدلالي الذي حدث بانتقال المعنى، فقال: "... والعذور: السيء الخلق؛ اعتبارًا بالعذرة التي هي النجاسة، قيل: وأصل ذلك من العذرة التي هي فناء الدار، **ويُسمى ما يُلقى فيها باسمها**."[2]

فقوله: (ويُسمى ما يُلقى فيها باسمها) دال على أن التطور في دلالة اللفظة إنما حدث بانتقال المعنى من خلال علاقة (المحلية)؛ حيث عُبِّر بالمحل (العذرة = فناء الدار) عن الحالّ (الشيء النجس الذي يلقى في

---

(١) العين (ع ذ ر): ٩٦/٢، وجمهرة اللغة (ع ذ ر): ٦٩٢/٢، وتهذيب اللغة (ع ذ ر): ١٨٧/٢، والصحاح (ع ذ ر): ٧٣٨/٢، ومقاييس اللغة (ع ذ ر): ٢٥٧/٤، والمحكم (ع ذ ر): ٧٥/٢.

(٢) عمدة الحفاظ: ٤٤/٣.

عذرة الدار).

وقد سُبق السمين كثيرا ببيان ذلك التطور في اللفظة والعلاقة التي تم من خلالها، فجاء في العين: "العَذِرةُ: البَدَا، أعذر الرّجلُ إذا بدا وأحدث من الغائط، وأصل العَذِرَة: فِناءُ الدار، ثم كنّوا عنها باسم الفِناء، كما كُنِّيَ بالغائط، وإنّما أصل الغائط المطمئنّ من الأرض"(١).

وعبارة العين واضحة صريحة في أن ثم تطورا دلاليا، وموضحة كذلك للعلاقة التي تم من خلالها.

---

(١) العين (ع ذ ر): ٢/٩٦، وانظر في ذلك أيضا: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٣/١٩٧، والمنجد في اللغة: ٥٤، والزاهر في معاني كلمات الناس: ١/٤٠٩، ومعجم ديوان الأدب: ١/٢٥١، والبارع في اللغة: ٢٣١، وتهذيب اللغة (ع ذ ر): ٢/١٨٧، وغريب الحديث للخطابي: ١/٤٤١، والصحاح (ع ذ ر): ٢/٧٣٨، ومقاييس اللغة (ع ذ ر): ٤/ ٢٥٧، والغريبين: ٤/١٢٤٤.

٣- الغائط: البُرَاز

ذكرت المعاجم أن الغائط: المطمئن من الأرض، وأنه أيضا (البُراز)[1].

وقد أشار السمين إلى أن دلالة لفظة (الغائط) على (البراز) كان من باب التطور الدلالي، فيقول: "أصل الغائط: المكان المطمئن من الأرض الذي يُواري من يدخل فيه، وكل ما واراك فهو غائط، فكُني به عن البراز، لمَّا كان الناس ينتابونه لقضاء الحاجة؛ لأنه يواريهم ويغيبهم"[2].

وعبارة السمين توضح طبيعة ذلك التطور، فهو

---

(١) العين (غ و ط): ٤٣٥/٤، وجمهرة اللغة (غ و ط): ٩١٩/٢، وتهذيب اللغة (غ و ط): ١٥٢/٨، والصحاح (غ و ط): ٣/ ١١٤٧، والمحكم (غ و ط): ٤٢/٦.

(٢) عمدة الحفاظ: ١٨١/٣.

تطور تم بانتقال المعنى من خلال علاقة (المحلية)؛ حيث عُبِّر بالمحل (الغائط = المكان المطمئن) عن الحالِّ (ما يكون فيه من براز الإنسان).

وكما سُبق السمين كثيرا في بيان ما في دلالة (العذرة) على الشيء النجس أو غائط الإنسان وبرازه؛ كان مسبوقا أيضا في الإشارة إلى ما في دلالة لفظ (الغائط) على براز الإنسان، فقد مرَّ ما ذكره العين في لفظ (العذرة)، وهو متضمن أيضا الإشارة إلى ما في دلالة لفظ (الغائط) من تطور[1]، ويوضحه أيضا ما ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام منقولاً عن الكسائي (١٨٩هـ) بقوله: "كان الكسائي يقول: إنما سمي غائطًا؛ لأن أحدهم كان إذا أراد قضاء الحاجة، قال: حتى آتي الغائط، فأقضي حاجتي، وإنما أصل الغائط المطمئن من الأرض، قال: فكثر ذلك في كلامهم حتى سمي غائط

---

(١) انظر: العين (ع ذ ر): ٩٦/٢.

الإنسان بذلك"[1].

وذكر مثله أبو بكر بن الأنباري، حينما قال: "كانوا فيما مضى، إذا أراد الرجل قضاء حاجته، طلب الموضع المطمئن من الأرض؛ فكثر هذا حتى **سموا الحدث باسم الموضع**."[2]

غير أن عبارة ابن الأنباري (حتى **سموا الحدث باسم الموضع**) كانت أوضح، وأكثر صراحة في بيان علاقة المحلية -معبر ذلك التطور- من عبارات من سبقوه.

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم ابن سلام: ٣/١٩٧.

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/٤٠٩، وانظر ذلك أيضا في: غريب القرآن للسجستاني: ٣٤٩، والبارع في اللغة: ٢٣١، وتهذيب اللغة (غ و ط): ٨/١٥٢، والصحاح (غ و ط): ٣/ ١١٤٧، والمحكم (غ و ط): ٦/٤٢.

المبحث الثالث

انتقال المعنى

عبر علاقة الحالية

الحالِّية علاقة عكس المحلية في الاتجاه، ففيها يُعبَّر عن المحل بالشيء الحال فيه، وقد أشار إليها القزويني دون تسميتها بعد ذكره للمحلية، لكنه وضحها بمثال قرآني، فقال: "ومنها عكس ذلك -أي عكس المحلية ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾[1]، أي في الجنة"[2].

وقد أشار السمين إلى انتقال المعنى عبر علاقة (الحالية) في لفظ واحد هو:

- **الخِزانة: موضع الشيء المخزون فيه**

جاء في العين: "الخِزانة: الموضع الذي يُخْزَنُ فيه

(١) سورة آل عمران: ٣/١٠٧.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/٤٠٣، وانظر: فنون بلاغية: ١١٣، وعلم البيان (عبد العزيز عتيق): ١٦٣.

الشيء، والخِزانة عمل الخازن"[1].

ويشير السمين إلى أن ثم تطورا في دلالة اللفظة، فيقول: "**الخزانة في الأصل مصدر**، وهي عمل الخازن، كالإمارة والولاية، **ثم أطلقت** على موضع الشيء المخزون فيه"[2].

ففي عبارتيه (**الخزانة في الأصل مصدر...**)، و(**ثم أطلقت** على...) تصريح بأن في دلالة اللفظة تطور، وعلى قول السمين يكون التطور حدث بانتقال المعنى من خلال علاقة (الحالّية) حيث عبر بالحالّ (عمل الخازن) عن المحلّ (موضع خَزْن الشيء).

---

(١) العين (خ ز ن): ١/٢٠٩، وانظر جمهرة اللغة (خ ز ن): ١/٥٩٦، وتهذيب اللغة (خ ز ن): ٧/٩٦، والصحاح (خ ز ن): ٥/ ٢١٠٨، والمحكم (خ ز ن): ٥/٩٩.

(٢) عمدة الحفاظ: ١/٥٠٠.

ولم نجد من أشار -كإشارة السمين- إلى تلك العلاقة بين الدلالتين؛ وأن إحداهما متطورة عن الأخرى.

المبحث الرابع

انتقال المعنى
عبر علاقة اعتبار ما كان
(الماضوية)

اعتبار ما كان (**الماضوية**) هي أن يعبر عن الشيء بما كان عليه في الماضي، قال القزويني: "ومنها: تسمية الشيء بما كان عليه؛ كقوله عز وجل: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾[1]؛ أي الذين كانوا يتامى؛ إذ لا يتم بعد البلوغ"[2].

وقد أشار السمين إلى انتقال المعنى من خلال تلك العلاقة في لفظ واحد، هو:

- **<u>رَحَلَ: انتقلَ</u>**

جاء في العين: "ورَحَلْتُ بعيري أرحَلُه رَحْلاً"[3]؛

---

(١) سورة النساء: ٤/٢.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/٤٠١، فنون بلاغية: ١١٣، وعلم البيان (عبد العزيز عتيق): ١٦١.

(٣) العين (ر ح ل): ٣/٢٠٧.

أَي: "جعلت عَلَيْهِ رحلا فهو مرحول، وأنا راحل"[١].

كما أوردت المعاجم أيضا أن (رَحَل) بمعنى (انْتَقَل)، فجاء في المحكم: "رَحَلَ عن المكان يرحَلُ، وهو راحلٌ، من قوم رُحَّلٍ: انْتقل"[٢]، ومنه قول العجاج: [الرجز]

رَحَلَتُ مِنْ أَقْصَى بِلادِ الرُّحَّلِ[٣]

---

(١) جمهرة اللغة (ر ح ل): ٥٢١/١، وانظر أيضا: الإبل للأصمعي: ١١٦، وتهذيب اللغة (ر ح ل): ٦/٥.

(٢) المحكم (ر ح ل): ٣٠٢/٣، وانظر أيضا: اللسان (ر ح ل): ٢٨٧/١١، والقاموس المحيط (ر ح ل): ١٠٠٥، وتاج العروس (ر ح ل): ٦١/٢٩.

(٣) البيت في ديوانه: ٢٢٧/١، ومنسوبا له في: العين (ش ح ر): ٩٣/٣، والمحكم (ش ح ر): ١٠٧/٣، وفيه أيضا -بلا نسبة- شاهدا على (رَحَل) بمعنى (انتَقل)، في مادة (ر ح ل): ٣٠٢/٣، وكذا في اللسان (ر ح ل): ٢٧٨/١١.

وأشار السمين إلى أن دلالة الانتقال في (رَحَلَ) هي دلالة متطورة عن أخرى، كما أشار إلى أن ذلك التطور كان نتيجة انتقال المعنى عن طريق علاقة (الماضوية)، أو ما يعبر عنه بـ (اعتبار ما كان)، فيقول: "ورَحَلَ فلانٌ: انتقلَ، **وأصله أن المُنْتَقل يرحل بعيره للنقلة، ثم عبر عن النقلة بذلك**، وإن لم يكن فيه وضع رحلٍ"[1].

ففي عبارة السمين هذه نجد قوله: (وأصله)، و(ثم عُبِّر)، وهما كلمتان دالتان على ما في دلالة اللفظة من تطور، ثم فيها كذلك إيضاح لطبيعة هذا التطور وهو انتقال المعنى عن طريق التعبير عن (الانتقال) بما كان قبله وهو تجهيز الرحل على البعير.

ونلحظ كذلك في عبارة السمين نوعا آخر من التطور الدلالي غير (انتقال المعنى)، وهو ذلك الذي أشار إليه بقوله: "... **وإن لم يكن فيه وَضْعُ رحلٍ**"؛ وهو

---

(١) عمدة الحفاظ: ٢/٧٩.

تطور بالتوسيع الدلالي؛ حيث اتسعت دلالة الفعل (رحل) من ذلك الانتقال المخصوص بتجهيز البعير ورحله، إلى عموم الانتقال.

وهذا التطور في دلالة لفظة (رحل) بانتقال المعنى من خلال علاقة (الماضوية)؛ لم نجد من أشار إليه إشارةَ السمين في عمدته، غير أننا نجد إشارتين أخريين سابقتين عليها، ومختلفتين عنها في تحديد جهة التطور الدلالي؛ **إحداهما**: ما لفت إليه صاحب العين في قوله: "وارْتَحَلَ البعير رُحْلةً؛ أي سارَ فمَضَى، **ثم جَرَى في المنطق حتى يقال: ارتحل القوم**"[1]، وهي عبارة دالة على حدوث تطور في دلالة اللفظ ارتحل وانتقال معناه من خلال علاقة (المجاورة)؛ حيث عُبِّر عن فعل القوم بفعل مجاوِرِهم وهو البعير.

---

(١) العين (ر ح ل): ٣/٢٠٧، وانظر أيضا اللسان (ر ح ل): ١١/٢٧٨.

وأما الإشارة الأخرى فهي إشارة للراغب الأصفهاني في مفرداته، غير أنها تختلف عن السابقتين في أنها إشارة إلى تطور في دلالة الاسم (الرَّحْل)، وليس الفعل (رحل) أو (ارْتحلَ)، فيقول الراغب: "الرَّحْلُ ما يوضع على البعير للرّكوب، ثم يعبّر به تارة عن البعير، وتارة عمّا يجلس عليه في المنزل"[١].

والتطور الدلالي هنا هو: التعبير عما يُجلس عليه في المنزل بـ (الرَّحْل)[٢]؛ وأرى أنه تطور تم بانتقال المعنى، ليس من خلال إحدى علاقات المجاز المرسل، وإنما

---

(١) المفردات: ٣٤٧.

(٢) جاء في الصحاح (ر ح ل): "والرّحال أيضا الطنافس الحِيريَّة"، وانظر أيضا: مقاييس اللغة (ر ح ل): ٤٩٧/٢، ولسان العرب (ر ح ل): ٢٧٨/١١، والقاموس المحيط (ر ح ل): ١٠٠٥، ونقل الزبيدي في تاج العروس (ر ح ل): ٥٥/٢٩؛ قولَ الراغب في ذلك منسوبا إليه بنصه، وانظر أيضا: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ٥١/٣.

من خلال علاقة المشابهة، وهي مشابهة ما يُجلس عليه في المنزل، لما يُجلس عليه عند ركوب البعير، إما في الهيئة وإما في الوظيف.

أما قوله: (ثم يعبّر به تارة عن البعير)، فلا أرى فيها تطورا دلاليا؛ حيث إن المجازية هنا باقية واضحة، ولم يُلغ فيها المعنى الثاني الأوَّلَ، أو يَطغَ عليه، ومن ثم فلا يُعدُّ تطورا في دلالة اللفظة.

المبحث الخامس

انتقال المعنى
عبر علاقة اعتبار ما سيكون
(المستقبلية)

اعتبار ما سيكون (المستقبلية) هي أن يعبر عن الشيء بما سيؤول إليه مستقبلا، وقد ذكرها القزويني في قوله: "ومنها تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه"[(١)].

وقد أشار السمين إلى انتقال المعنى عبر تلك العلاقة في لفظ واحد فقط، هو:

ـ (تأبَّد) المكان: خلا من ساكنيه وأقفر.

ذكرت المعاجم: تأبَّدَت الدَّارُ؛ أي خَلَتْ من أهلها"[(٢)]، وقد أشار السمين الحلبي في عمدته إلى أن

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٠٣/٢، فنون بلاغية: ١١٣، وعلم البيان (عبد العزيز المعتوق): ١٦١.

(٢) انظر: العين (أ ب د): ٨٥/٨، وجمهرة اللغة (أ ب د): ١٠١٨/٢، وتهذيب اللغة (أ ب د): ١٤٦/١٤، والصحاح (أ ب د): ٤٣٩/٢، ومجمل اللغة (أ ب د): ٨٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم (أ ب د): ٣٨٦/٩. ولسان العرب (أ ب د): ٦٩/٣، وتاج العروس (أ ب د): ٣٧٤/٧.

في تلك الدلالة تطور بانتقال المعنى من خلال علاقة (المستقبلية)؛ حيث يقول: "تأبَّدتِ الدارُ: خَلتْ؛ وذلك أنها لخلوِّها وطولِ بقائها تحلّها الأوابدُ الوحشياتُ، فجعلَ ذلك كناية من خلوِّها"[1].

ففي عبارة السمين التي يعلل بها ثبوت دلالة (الخلو) للفعل (تَأَبَّد) حال إسناده لمكان ما؛ ما يشير إلى أن في اللفظة -من وجهة نظره- انتقالا للمعنى؛ حيث إنه يُقال عن الدار المقفرة الخالية من أهلها أنها تأبدت وإن لم تسكنها أوابد (وهي الوحوش)؛ لأن هذا الخلو سيفضي إلى أن تسكنها الأوابد، فعبر عن واقع الدار (الذي هو الخلو من ساكنيها) بما قد يؤول إليه حالها مستقبلا من سكنى الوحش لها.

ولم يكن السمين الحلبي وحده الملتفت إلى ذلك الانتقال في معنى الفعل (تأبَّد) من خلال علاقة المجاز

---

(١) عمدة الحفاظ: ٤٦/١.

المرسل (المستقبلية)، فقد أشار إلى ذلك من قبل السمين أبو عبيد القاسم بن سلام، في قوله: "... الأوابد الَّتِي قد توحّشت ونفرت من الْإِنْس، يُقَال مِنْهُ: أبدت وتأبُد وتأبِد أبودا وتأبدت تأبدا، **وَمِنْه قيل للدَّار إِذا خلا مِنْهَا أَهلهَا وخلفتهم الْوَحْش بهَا: تأبدت**"[(١)].

وهناك من اللغويين وأصحاب المعاجم من أشار إلى أن تأبَّد المكان بمعنى خلا وأقفر من الأبد الذي هو الزمن، وليس من سكنى الوحش فيه، وذلك كما ذكر ابن دريد في جمهرته؛ حيث قال: "وتأبّدَ المنزلُ، إِذا أقفرَ وأتى عَلَيْهِ الْأَبَد"[(٢)]، وهو أحد رأيين لابن فارس في المقاييس؛ حيث قال معلقا على بيت لبيد بن ربيعة:

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٥٥/٢، وانظر أيضا في ذلك: تهذيب اللغة (أ ب د): ١٤٦/١٤، الصحاح (أ ب د): ٤٣٩/٢، ومجمل اللغة (أ ب د): ٨٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم (أ ب د): ٣٨٦/٩.

(٢) جمهرة اللغة (أ ب د): ١٠١٨/٢.

[الكامل]

عَفَت الديارُ محلُّها فمُقامُها

بِمنىً تأبَّدَ غَولُها فِرجامُها[1]

"ألا تراه قال: (تَأَبَّدَ)؛ **فَأَعْلَمَ أنه أتى عليه أبد**، ويجوز أن يكون تأبد، أي ألفته الأوابد، وهي الوحش"[2].

فعلى حين أنه جوّز أن يكون (تأبَّدَ المكان)؛ أي ألفته الأوابد، التي هي الوحوش بسبب خلوه؛ فإن المُقدَّم عنده في ذلك أن تأبَّد المكانُ من مرور الأبد - أي الزمن الطويل- عليه.

والذي نراه أن رأي السمين ومن وافقه في أن دلالة

---

(١) البيت مطلع معلقة لبيد، وهو في ديوانه: ١٩٩.

(٢) مقاييس اللغة (ع ف و): ٤/٥٨.

الخلو في (تأبّد المكان) من سكنى الوحش الأوابد له بعد خلوه من أهله؛ أولى وأدق، وذلك لأن إتيان الأبد الذي هو الزمن على مكان ما لا يستلزم خلوه من أهله وساكنيه، على خلاف سكنى الوحش فيه التي تستلزم ضرورةً ذلك.

ختام

بعد قراءة كتاب عمدة الحفاظ قراءة متأنية واستخراج ما أشار إليه مؤلفه -السمين الحلبي- من تطور دلالي عبر علاقات المجاز المرسل، وبعد دراسة تلك الإشارات وتحليلها؛ يمكن أن نذكر بعض النتائج التي خلصنا إليها فيما يلي:

١. حرَص السمين الحلبي على بيان -ما لمسه- من تطور في دلالات الألفاظ التي تناولها بالتحليل في موسوعته اللغوية (عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ)، وكان (انتقال المعنى) عن طريق إحدى علاقات المجاز المرسل أحد مظاهر التطور الدلالي التي اعتنى بإبرازها.

٢. انحصرت علاقات المجاز المرسل التي أشار السمين إلى انتقال المعنى من خلالها في: المسببية، والسببية، والآلية، والمحلية، والحالية، والماضوية، والمستقبلية.

٣. تفاوتت العلاقات المذكورة فيما بينها من حيث عدد الألفاظ التي أشار السمين إلى حدوث انتقال معنى في دلالتها، فكانت أعلاها المسببية؛ حيث أشار إلى انتقال المعنى من خلالها في ثمانية ألفاظ، ثم المجاورة خمسة ألفاظ، ثم السببية أربعة ألفاظ، ثم المحلية ثلاثة ألفاظ، ثم الآلية لفظان، ثم كل من: الحالية، والماضوية، والمستقبلية؛ حيث ذكر انتقال المعنى في لفظ واحد في كل منها.

٤. على الرغم من أن السمين كان مسبوقا في كثير مما أشار إليه من انتقال معنى؛ كان أيضا متفردا في بعض الإشارات غير مسبوق فيها بحسب ما بُحث واستُقْصيَ، ومن ذلك إشارته إلى أن دلالة (الزانية أو البغي الحسناء) للفظة (زمَّارة) دلالة متطورة بانتقال المعنى عبر علاقة الآلية.

٥. تابع السمين في بعض ما ذكره من إشارات إلى انتقال المعنى؛ رأيَ الراغب الأصفهاني قبله، حتى إنه كان في بعض الأحيان ينقل عبارته بنصها، دون نسبته إليه.

جدول للألفاظ التي ذكر السمين تطور دلالتها بانتقال المعنى من خلال إحدى علاقات المجاز المرسل

م	اللفظة	الدلالة قبل الانتقال	الدلالة بعد الانتقال	علاقة الانتقال
١	تأبد المكان	سكنته الوحش	خلا من ساكنيه	المستقبلية
٢	أَرْغَمَ	أَذَلَّ	أَسْخَطَ	السببية
٣	ألّ	لمع	أسرع	المسببية
٤	الباء (الباءة)	المكان المُتَبَوَّأ	النكاح / الجماع	المسببية
٥	البدن	جسم الإنسان	الدِّرع	المجاورة
٦	البوَار	الكساد	الهلاك	السببية
٧	الجِرْم	الجسم	الصوت	المحلية
٨	المَجَلَّة	ما تُغَطَّى به الصُّحف	الصحف	المجاورة
٩	الحَسُّ	إصابة الحاسّة	القتل	السببية
١٠	الخداع	الفساد	المكر	المسببية

١١	الخزانة	عمل الخازن	موضع الشيء المخزون	الحالّية
١٢	المَخْمَصَة	ضمور البطن	الجوع / المجاعة	المسببية
١٣	رحل	جهز البعير للنقلة	انتقل	الماضوية
١٤	الرَّكب	المركوب من الدواب	راكبو الإبل أو الدواب	المجاورة
١٥	الزّمَّارة	القصبة التي يُزْمَرُ بها	الزانية / البغيُّ الحسناء	الآلية
١٦	الشِّياع	دعاء الإبل إذا استأخرت	زمَّارة الراعي	الآلية
١٧	الضحك	انبساط الوجه	العجب	المسببية
١٨	طَمَثَ المرأةَ	أدماها	افتضّها	المسببية
١٩	العَذِرَة	فناء الدار	الشيء	المحلية

		وساحتها	النجس/ البراز	
٢٠	الْعَسَلان	اهتزاز الأعضاء	السَّيْر	المسببية
٢١	الغائط	المطمئن من الأرض	البراز	المحلية
٢٢	الفلاح	البقاء (في خير)	السحور	المسببية
٢٣	الكِفات	ضمُّ الجناح	الطيران السريع	السببية
٢٤	النبيذ	ما ينبذ في ماء من تمر ونحوه	الماء الذي ينبذ فيه تمر ونحوه	المجاورة
٢٥	الوادي	الماء السائل	مسيل الماء	المجاورة

المصادر والمراجع

١- الإبل، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣ م.

٢- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري، دار صادر، ط١، ١٩٧٩م.

٣- أسس علم اللغة ماريوباي، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، القاهرة، ط٨، ١٩٩٨م.

٤- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٥٦م.

٥- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي، تحقيق:

عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٦- الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٧- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: د. علي أبو زيد، ود. نبيل أبو عشمة، ود. محمد موعد، ود. محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٨- الأفعال لابن القوطية، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

٩- الأمالي، لأبي علي القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م.

١٠- إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

١١- الإيضاح في علوم البلاغة، لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني، شرح وتعليق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت ط٦، ١٩٨٥م.

١٢- البارع في اللغة، لأبي علي القالي، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ودار الحضارة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

١٣- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، بيان الحق محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوريّ، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٨م.

١٤- البرصان والعرجان والعميان والحولان، لأبي عثمان عمرو بن بحر بالجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤١٠ هـ.

١٥- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز،

لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

١٦- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، سلسلة التراث العربي (٤٠مجلدًا) صدرت تباعًا عن وزارة الإعلام بالكويت ١٩٦٥ _ ٢٠٠١ م.

١٧- تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٨- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٩- التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث دراسة وتحليل، شاذلية سيد محمد السيد محمد، رسالة

دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠١٠م.

٢٠- التطور الدلالي في ألفاظ غريب القرآن، دراسة لغوية في كتاب عمدة الحفاظ للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، Sonçağ Akademi، أنقرة، ط١، ٢٠٢٠م.

٢١- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٧٩م، القاهرة.

٢٢- تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩ هـ.

٢٣- تفسير البغوي= معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء

البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٤- تفسير الطبري= جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠ م.

٢٥- التكوينات النحوية للمجاز المرسل في القرآن الكريم، د. فلاح حسن كاطع، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨، بيروت.

٢٦- تهذيب اللغة، للأزهري، أبي منصور محمد بن أحمد الهروي، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٧- جمهرة اللغة، لابن دريد، أبي بكر محمد بن الحسن، تحقيق د: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر

بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

٢٩- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٧٦م.

٣٠- دور الكلمة في اللغة، استيفن أولمان، ترجمة د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.

٣١- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحق الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة.

٣٢- ديوان العجاج، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ط١، ١٩٧١م.

٣٣- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، تحقيق: شاكر العاشور، دار تموز، دمشق، ط٣، ٢٠١٢،

٣٤- ديوان لبيد بن ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتّى، دار الكتاب العربي،

بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٣٥- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٦- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

٣٧- السلاح، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

٣٨- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٣٩- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين

عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٤٠- شرح أشعار الهذليين للسكري، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٥م.

٤١- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، وآخرين، دار الفكر المعاصر بيروت ط١، ١٩٩٩م

٤٢- الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت ١٩٨٧م.

٤٣- صحيح ابن حبان= الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب

الأرناءوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٤٤- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٧م.

٤٥- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.

٤٦- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لعمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي، المطبعة العامرة، ومكتبة المثنى، بغداد.

٤٧- علم البيان، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥م.

٤٨- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب،

القاهرة، ط٥، ١٩٩٨م.

٤٩- علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٩، ٢٠٠٤م.

٥٠- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٩٦م، وتحقيق: محمد السيد الدغيم، دار السيد، إسطنبول، ١٩٨٧م، وتحقيق: د. محمد ألتونجي، دار عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٣م.

٥١- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٥٢- غريب الحديث لابن قتيبة، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.

٥٣- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.

٥٤- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مطابع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٤م.

٥٥- غريب الحديث، للحربي، تحقيق: د. سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط١، ١٤٠٥هـ.

٥٦- غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

٥٧- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية

السعودية، ط١، ١٩٩٩م.

٥٨- الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢.

٥٩- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.

٦٠- فنون بلاغية: البيان والبديع، د أحمد مطلوب، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٧٥م.

٦١- القاموس المحيط للفيروزابادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥م.

٦٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل= تفسير الزمخشري، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٦٣- لحن العامة والتطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.

٦٤- لحن العوام، أبو بكر الزُّبيدي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.

٦٥- لسان العرب، لابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٦٦- اللسانيات وأسسها المعرفية، د. عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٦م، تونس.

٦٧- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلى، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠ م.

٦٨- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة

١٣٨١هـ.

٦٩- المجاز المرسل في لسان العرب لابن منظور دراسة بلاغية تحليلية، أحمد هنداوي عبد الغفار هلال، التركي لطباعة الكمبيوتر والأوفست، طنطا، ط١، ١٩٩٤.

٧٠- مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد ابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٧١- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٧٢- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٧٣- المدخل على علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة،

ط٢، ١٩٨٥م.

٧٤- مسند البزار= البحار الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٨-٢٠٠٩م.

٧٥- مصنف ابن أبي شيبة= الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر أبي عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧٦- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة ط١، القاهرة.

٧٧- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٩٨٨م.

٧٨- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧٩- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن جبل، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠١م.

٨٠- معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٨١- المغرب في ترتيب المعرب، المطرزي، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم بن على، برهان الدين الخوارزمي، دار الكتاب العربي.

٨٢- مفاتيح الغيب= تفسير الرازي، لفخر الدين أبي عبد الله، محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٨٣- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، أبي القاسم حين بن محمد، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.

٨٤- المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.

٨٥- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٨٦- المنجَّد في اللغة، لكراع النمل، أبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، تحقيق: د أحمد مختار عمر، ود ضاحي عبد الباقي، دار عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

٨٧- النكت والعيون = تفسير الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٨- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: د. محمود الطناحي المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

الفهرس

KİTAP TANITIMI

İntikâlü’l-Ma‘na bi’l-Mecâzi’l-Mürseli

Kırâatün Delâliyyetün fî Kitâbi ʿUmdeti’l-Ḥuffâẓ li’s-Semîn el-Halebî

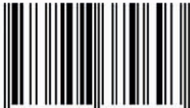
Mecaz-ı Mürsel ile Anlam Kayması

es-Semîn el-Halebî’nin (h.756) ʿUmdetü’l-Ḥuffâẓ Adlı Eseri Özelinde Semantiksel Çalışma

Bu kitap, anlam değişiminin biçimlerinden birisi olması vasfıyla anlam kayması olgusuyla ilgilenmektedir. Benzetme ilgisi söz konusu olmayan bir ilişki ile yani Mecâz-ı Mürsel ile gerçekleşen anlam kaymasını özel çalışma olarak belirlemiştir. Mecazı Mürsel ile anlam kaymasının işaretleri, Garîbü’l-Kur’ân alanında en önemli eserlerden biri olan ve hicrî sekizinci asırda telif edilen Es-Semîn el-Halebî’ nin (h.756) ʿUmdetü’l-Huffâz fî Tefsîri Eşrafi’l-Elfâz adlı kitabında, lafız ve anlam bakımından dilbilimsel olarak tahlil edilmiştir.



İntikâlü'l-Ma'na bi'l-Mecâzi'l-Mürseli
Kırâatün Delâliyyetün fî Kitâbi 'Umdeti'l-Ḥuffâẓ li's-Semîn el-Halebî





Sonçağ Yayıncılık Matbaacılık
İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/48
İskitler 06070 ANKARA
T: (312) 341 36 67
soncagyayincilik@gmail.com
www.soncagyayincilik.com.tr

